التفسير بالمأثور في مختلف العصور
دراسة مقارنة
(حده وحقيقته ودفع الشبه عنه)

إعداد

د. محمد بن عبدالله الخضيري

الأستاذ المشارك بقسم علوم القرآن كلية أصول الدين

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث

الحمد لله وحده والصلاة والسلام علىٰ من لا نبي بعده وبعد

تبين من البحث أنها التفسير بالماثور أربع طبقات؛ ما فسَّرهُ النبيُّ صلىٰ الله عليه وسلم ، وهو أفضل أنواع التفسير وأحسنها، مع قلته، وأنه لقلته يكون هو الذي ينطبق عليها مقولة الإمام أحمد "ثلاثة لا أصل لها" وليس كل الماثور من التفسير

وطبقة الصحابة وتقارب ربع التفسير وطبقة تفسير التابعين وهي قريبة من ثلثي التفسير واقل منهم طبقة اتباع التابعين عشرة في المائة تقريباً.

وفي طبقة ما فسَّرهُ الصَّحابةُ، تبين أن (٩٠٪) منه جاء عن تسعة من الصحابة يتقدمهم ابن عباس وابن مسعود وعلي بن أبي طالب رضوان الله عليهم

وعند بحث ما فسَّرهُ التابعون، تبين لي أن أكثر التفسير بالمأثور مروي عن التابعين، فقد بلغ المروي عن هذه الطبقة أكثر من ثلثي المنقول . كما أن ثلاثة أرباع التفسير ورد عن مدرستي مكة والبصرة.

ثم عرضت للشُّبُهاتُ الواردةُ حول التَّفسير بالمأثور: وبدأت بشبهة ضَعْف الإسناد، وتبين لي وهاء هذه الشبهة، وأن طرق التفسير الضعيفة ليست ذات نسبة مقارنة بالطرق الصحيحة، بل ما نقل عن أشهر ثلاثة من مفسري السلف (ابن عباس ومجاهد وقتادة) في عداد المقبول علىٰ طريقة المحدثين فضلاً عن كونها في التفسير وتفسيرهم قارب نصف المروي في التفسير

ثم بينت في رد شبهة كثرة النَّقْل عن بني إسرائيلَ، أن هذا ليس بصحيح فإن الإسرائيليات في مجموعِ طبقات المفسِّرين؛ أعني التفسيرَ النبويَّ، والصَّحابة، والتَّابعين وأتباعِهِم لا تتجاوز الـ (٣ ٪)، مما ينفي شبهة كون التفسير بالمأثور مملوءاً بها، علىٰ أن بعضها مقبول الرواية لأنه لا يخالف شرعنا.



المقدمة

إنَّ الحمدَ لله نَحْمَدُه ونَسْتَعِينُه، ونَسْتَغفِرُه، ونعوذُ بالله مِن شُرُورِ أنفُسِنا ومِن سَيِّئَات أعمالِنا، مَنْ يَهْدِه اللهُ فلا مُضِلَّ لهُ، ومَنْ يُضْلِلْ فلا هَادِيَ لهُ، وأشهدُ أن لا إلهَ إلاَّ اللهُ وحدَهُ لا شريكَ لهُ، وأشهدُ أنَّ مُحمَّداً عبدُه ورسولُه.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء: ١]. ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١][(١)].

أما بعدُ:

فإن أهل العلم قد دونوا حديث النبي ﷺ في مصنفات كثيرة، وأودعوا فيها ألوانـًا عديدة من أفانين الروايات المشتملة علىٰ الحلال والحرام والفضائل والتفسير وغيرها.

وقد تلقىٰ علماء الأمة تلك المؤلفات بالقبول مع الأخذ بشروط أصحاب تلك المؤلفات في طريقة إخراجهم، وعلىٰ أي وجه رووا تلك الأحاديث وما قالوا فيها، وتحقيق تلك الرويات التي أودعوها كتبهم، فخلص لنا منها قسمان؛ مقبول ومردود.

وكان علم التفسير من جملة ما صنفوا فيه، فلا زالت ألسنةُ علماء أهل السنة والحديث تَلْهَجُ بتفسيرِ القرآن، وأقلامُهم تجودُ بالشَّرْح والتِّبيان، فدُونكَ «جامعَ البيان» للطبري، و(تفسير القرآن العظيم) لابن أبي حاتم، وتفسير عبد بن حميد والفريابي وابن مردويه وابن المنذر، وغيرهم من أساطين أهل العلم من المحدثين الثقات الذين رووا التفسير المأثور عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين وتابعيهم.

---

(١) خطبة الحاجة رواها أبو داود في كتاب النكاح، باب في خطبة النكاح، (٢١١٨)، والنسائي (١٤٠٤)، في كتاب الجمعة، باب كيفية الخطبة، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

أسباب اختيار الموضوع:

قد دفع إلىٰ اختيار هذا الموضوع جملة أسباب ولعل من أهمها:

١) جهل بعض الباحثين بقيمة التفسير بالمأثور وقوته.

٢) إيراد بعض المعاصرين شبهات حول هذا التفسير، مما اقتضىٰ تفنيدها والرد عليها.

٣) أن بعض من تصدىٰ من أهل العلم من الفضلاء المعاصرين للدفاع عن أسانيد التفسير التي وقعت في كتب هؤلاء الجلة من المحدثين، والذب عنها؛ كان صنيعهم مشكوراً، لكنهم توهموا وأوهموا أن هذه الأسانيد تختلف منهجاً وطريقة عن أسانيد المرويات والآثار الأخرىٰ في كتب الحديث والآثار، فبالغوا في ذلك كثيراً.

وقد كان الخلط في التفريق بين أسانيد التفسير وغيرها، وتوجيه ما ورد علىٰ لسان بعض الأئمة في شأن التفسير بالمأثور توجيهاً مبنياً علىٰ التصور النظري لقوة الرواية التفسيرية المجرد عن الدليل والممارسة العملية لكتب التفسير بالمأثور، هو مثار ما استشكله هؤلاء الأفاضل.

حيث تبين بالدليل العملي والاستقراء والتتبع قوة الرواية التفسيرية عن الصحابة والتابعين وتابعيهم، وهذا مبني علىٰ دراسة ما يقارب نصف المأثور مما ساقه الإمام المحدث المفسر أبو جعفر الطبري في تفسيره الجليل.

وقد ظهر أنها تنقسم أربعة أقسام:

١) (٦٠٪) من روايات التفسير صحيحة علىٰ منهج المحدثين.

٢) (٢٠٪) مختلف في قبولها بين أهل الحديث، وهي مروية في المتابعات والشواهد، وهي أسانيد مقبولة عند جمع من أهل الصنعة الحديثية.

٣) (٢٠٪) مقبولة، وإن اختلفت أسانيدها قوة وضعفاً؛ إذ إنها مروية في بيان كلمة وشرح غريب مما يمت إلىٰ اللغة بصلة، وهذه لا يطالب فيها بالإسناد، فكيف وقد سيقت بالإسناد المصرح برواته، أيكون هذا رفعة في شأن الرواية المسندة، أو

غضٌّ لها؟

٤) أقل من (١٪) مردود، لا يقبل، وقد نبه عليه الأئمة.

فكانت هذه النتائج العملية محاولةً لفهم ماهية التفسير بالمأثور وقوته، وكان هذا البحث الذي أتحدَّثُ فيه عن التَّفسيرِ بالمأثور، مُفْصِحًا عن معناه، ومنزلتِه، والأُسُسِ التي يقومُ عليها هذا النَّوعُ من التفسير.

أهمية الموضوع:

١) ترسيخ أهمية التفسير بالمأثور في النفوس، وبيان عظيم قدره، وإبراز أن أجلَّ أنواع التَّفسير هو التفسيرُ بالمأثُور، سواءٌ ما كان منه مرفوعًا إلىٰ النَّبيِّ ﷺ، أو ما جاءَ عن الصَّحابة الكِرَام والتَّابعين وأتباعِهم.

٢) بيان أن التفسير بالمأثور أصل التفسير، وأن غالب التفسير المقبول سواه لا يخرج عنه.

٣) تصحيح الإشكالات التي حول قضيَّة التَّفسير بالمأثُور وضابطِه، حيث كان هُناك بعضَ المفاهيم المغلوطة التي خلطت بين ماهيَّة هذا النَّوْع من التَّفسير وحكمه، وكذا مدارسِه، ورُوَاتِه، وثبوته، وقوته، وقد تناولَ هذا البحثُ الإشارةَ إلىٰ تلك الإشكالاتِ، وتصحيحِ تلك الأغاليط، مع معرفة أهم الشبهات التي دارت حول التفسير بالمأثور وحامت حوله للطعن فيه، موضحًا بالبيان الجواب عن ذلك، وأهم هذه الشبه التي حامت حوله هي:

* **الشبهة الأولىٰ**: الطعن في أسانيد التفسير، حيث فهمت مقولة الإمام أحمد رحمه الله: "ثلاثة لا أصل لها..."؛ وعدَّ منها "التفسير"، علىٰ غير مراد الإمام، وعليها عول بعضهم فرأىٰ أنه لا قيمة لأسانيد التفسير بالأثر بناء علىٰ تلك الكلمة.

لكن تبين بالتحقيق: أن مراد الإمام أحمد من كلمته: هو التفسير النبوي المرفوع الوارد في تفسير الآيات قصداً[1]، وليس التفسير المأثور الوارد عن غير النبي ﷺ من

(١) وهو ما ورد في تفسير بعض الآيات بتعيين المراد منها، وشرح ألفاظ وبيان بعض الأمثال القرآنية، أي ما جاء تفسيره ابتداءً مراداً به التفسير، أما ما كان في الفضائل واللطائف المرفوعة التي لا تخص آية من =

الصحابة والتابعين وتابعيهم، المعدود بالآلاف[1]، والمروي غالبه بالأسانيد الصحاح والحسان، كما سبق آنفًا.

* **الشبهة الثانية**: هي كثرة الإسرائيليات في التفسير بالأثر.

وقد ظهر جليًا عند البحث: أن الرواية الإسرائيلية المنشورة في كتب التفسير منحصرة في قسمي المقبول والمردود، وأن المردود منها لا يكوِّن إلا أقل من واحد في المئة، أي ما يقارب الستين رواية من مجموع التفسير الوارد عن السلف رحمهم الله تعالىٰ.

* **الشبهة الثالثة**: ما فهمه بعض المعاصرين من خلو التفسير بالمأثور عن الاجتهاد الذي شاع عند الصحابة والتابعين وتابعيهم، واقتصاره علىٰ النقل فقط المفضي إلىٰ الجمود.

حيث تبين أن التفسير الذي لا يعتمد علىٰ الاجتهاد، وهو المنقول في أسباب النزول والناسخ والمنسوخ وغيرها لا يتجاوز (١٥٪)، فما يقارب (٨٥٪) جاء في تفسير مبني علىٰ اجتهاد الصحابة فمن بعدهم؛ من بيان المفردات وتعيين المراد ونحوها.

عرض خُطَّةُ البَحْث:

رأيت أن أكتب في هذا الموضوع تحت عنوان (التفسير بالمأثور)، ويشتملُ هذا البحثُ علىٰ مُقدِّمة، وتمهيد، ومباحث، وخاتمة، وتوصيات ممَّا له عُلْقَةٌ بالموضُوع.

المقدمة: وفيها بيان أسباب اختيار الموضوع وأهميته وعرض خُطَّةَ البَحْث.

التمهيد: في تعريف التَّفسير بالمأثُور لغةً واصطلاحًا.

=

القرآن فلا يعد هذا من التفسير النبوي.

(١) ففي (تفسير ابن جرير الطبري) بلغ عدد المروي عنده: (٣٨٣٩٧)، المرفوع منه للنبي ﷺ (١٥٠٠) رواية، والوارد منه قصداً في تفسير القرآن (٤٠٠) رواية، وهو مقصود الإمام أحمد رحمه الله تعالىٰ.

المبحث الأول: أهمِّيةُ التَّفسير بالمأثور.

المبحث الثَّاني: في المراحلِ التي مَرَّ بها التفسيرُ بالمأثُور وطبقاتِه، وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّلُ: المراحلُ التي مَرَّ بها التفسيرُ بالمأثُور.

المطلب الثَّاني: طبقاتُ التَّفسير بالمأثُور.

المبحث الثَّالثُ: في حُكْم التَّفسير بالمأثُور.

المبحث الرَّابعُ: في إحصاءِ رُوَاة التَّفسير بالمأثُور ومرويَّاتِهم.

المبحث الخامسُ: في حقيقةِ التَّفسيرِ بالمأثُور، والشبهات الواردة حوله.

المبحث السَّادسُ: في أهمِّ مُصنَّفات التَّفسير بالمأثُور، وفيه مطلبان:

المبحث السَّابعُ: في مدارسِ التَّفسير بالمأثُور من حيث المنهجُ.

ثم جعلت خاتمةً وتوصياتٍ لهذا البحث، ثم ذيلته بفهرس لموضوعات البحث ومصادره.

والحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات.

❊ ❊ ❊

التمهيد

تعريف التَّفسير بالمأثور لغةً واصطلاحاً

التفسيرُ لغةً: مأخوذٌ من الفَسْرِ، والفَسْرُ: الإبانةُ والكَشْفُ لمدلول كلامٍ، أو لفظٍ بكلامٍ آخرَ هو أوضحُ لمعنىٰ المفسَّرِ عند السَّامع، تقول: فَسَرْتُ الشَّيْءَ أَفْسُرُه وأَفْسِرُه وفَسَّرْتُه: إذا بيَّنْتَهُ[١].

واستفسرته كذا: أي سألته أن يفسره لي[٢].

وقال ابن الأعرابي: الفسر: كشف ما غطي[٣].

والتَّفسيرُ تفعيلٌ، مصدرُ (فَسَّر) بتشديد السين الذي هو مضاعفُ (فَسَر).

ثُمَّ قيل: المصدران والفِعْلان مُتساويان في المعنىٰ، وقيل: يختصُّ المضاعفُ بإبانة المعقولات، وكأنَّ وجهَهُ أنَّ بيانَ المعقولات يُكلِّفُ الذي يُبيِّنه كثرةَ القَوْل؛ كقول أَوْسِ بن حُجْرٍ:

الأَلمعيُّ الذي يَظُنُّ بك الظَّنَّ... كَأَنْ قَدْ رأىٰ وقَدْ سَمِعَا[٤]

فكان تمامُ البيت تفسيراً لمعنىٰ الألمعيِّ، وكذلك الحدودُ المنطقيَّةُ المفسِّرةُ للماهيَّات والأجناس، لا سِيَّما الأجناسِ العاليةِ الملقَّبةِ بالمقُولات، فناسبَ أن يُخَصَّ هذا البيانُ بصيغة المضاعفة؛ بناءً علىٰ أنَّ فعلَ المضاعف إذا لم يكن للتعديةِ، كان المقصودُ منه الدَّلالةَ علىٰ التَّكثير من المصدر[٥].

ويطلقُ التَّفسيرُ أيضاً علىٰ التَّعْرية للانطلاق، تقولُ: فَسَّرْتُ الفرسَ: إذا عَرَّيْتَه

(١) انظر: (معجم مقاييس اللغة) (٤/ ٥٠٤).

(٢) انظر: (الصحاح) للجوهري (٢/ ٧٨١)، و(لسان العرب) لابن منظور (٥/ ٥٥).

(٣) انظر: (تهذيب اللغة) للأزهري (١٢/ ٢٨٣).

(٤) البيت نسبه لأوس في لسان العرب (١/ ٣٢٤)، وقال: ويروىٰ يلمعي وألمعي، وهو الرجل المتوقد ذكاء، وفي اللباب للسراج أن: الألمعيّ، ومثله اللوذَعِيّ. هو مثل يضرب للرجل المصيب بظنونه. اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل (ص: ٢٦٨).

(٥) انظر: «التحرير والتنوير» للطاهر بن عاشور (١/ ١٠)؛ و«البرهان في علوم القرآن» للزركشي (٢/ ١٤٧).

لينطلق، ولعلَّه يرجعُ لمعنىٰ الكشفِ؛ كما لا يخفىٰ، بل كُلُّ تصاريفِ حُرُوفِه لا تخلُو عن ذلك؛ كما هو ظاهرٌ لمَنْ أَمْعَن النَّظرَ[1].

والتَّفسيرُ اصْطلاحـًا:

* عَرَّفه **أبو حيَّان**: بأنَّهُ علمٌ يبحثُ عن كيفيَّة النُّطْق بألفاظِ القُرآن، ومَدْلُولاتِها، وأحكامِها الإفراديَّة والتركيبيَّة، ومعانيها التي تُحْمَلُ عليها حالةَ التَّرْكيب، وتتمَّاتٍ لذلك[2]، وتابعه عليه الألوسي، وقال: وتتماتٍ لذلك؛ كمعرفة النَّسخ، وسببِ النزول، وقصَّةٍ توضِّحُ ما أُبهم في القرآن، ونحوِ ذلك[3].

* وعَرَّفهُ **الزركشيُّ**: بأنَّه علمُ نزولِ الآية وسُورتِها، وأقاصيصِها، والإشارات النَّازلة فيها، ثُمَّ ترتيب مَكِّيِّها ومَدَنيِّها، ومُحْكَمها ومُتَشابهها، وناسخِها ومنسوخِها، وخاصِّها وعامِّها، ومُطلقِها ومُقيَّدِها، ومُجْملِها ومفسَّرِها. وزاد فيها قومٌ فقالوا: علمُ حلالها وحرامِها، ووَعْدِها ووعيدِها، وأمرِها ونهيها، وعِبَرِها وأمثالها[4].

وعرفه **ابن جُزَيٍّ** بقوله: " معنىٰ التفسير: شرح القرآن، وبيان معناه، والإفصاح بما يقتضيه بنصِّه،أو إشارته، أو نحوهما"[5].

وعرفه **الجرجاني** في التعريفات بقوله: "توضيح معنىٰ الآية وشأنها وقصتها والسبب الذي نزلت فيه بلفظ يدل عليه دلالة ظاهرة"[6].

وعرفه **ابن عاشور** بقوله: التفسير في الاصطلاح: "هو اسم للعلم الباحث عن بيان معاني ألفاظ القرآن وما يستفاد منها باختصار أو توسع"[7].

وعُرِّفَ بتعاريفَ أُخَرَ كُلُّها يرجعُ إلىٰ معنىٰ واحدٍ، وإن كانت مختلفةً من جهة

---

(١) انظر: «روح المعاني» للآلوسي (١/ ٤).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٢١).

(٣) انظر: «روح المعاني» للآلوسي (١/ ٤).

(٤) انظر: «البرهان في علوم القرآن» للزركشي (٢/ ١٤٨).

(٥) انظر: (التسهيل) لابن جزي (١/ ١٥).

(٦) انظر: (التعريفات) للجرجاني (١/ ٦٣).

(٧) انظر: (التحرير والتوير) لابن عاشور (١/ ١١).

اللَّفْظ.

* معنىٰ (المأْثُور) لغةً واصْطلاحـًا:

وأما قولُنا: المأْثُور: فهو اسمُ مفعول من الأثـر، مصـدرُ قولـك: أَثَـرْتُ الحـديثَ آثُرُهُ: إذا ذكرتَهُ عن غيرك. قالَهُ ابنُ سِيدَه، وأَثَرَ الحديثَ عن القوم يَأْثِرُهُ، ويَأْثُرُهُ أَثْـراً، وأَثَارَةً، وَأَثَرَةً- الأخيرةُ عن اللِّحْياني-: أنبأَهُم بما سبقوا فيه من الأثرِ، وقيـل: حَـدَّثَ به عنهم في آثارِهم[١].

قال الرَّاغبُ في «مفرداته»: وأَثَرْتُ العلمَ: رَوَيْتُه، آثُرُهُ أَثْراً وأَثَارَةً وأُثْرَةً، وأصـلُه: تتبَّعْتُ أَثَرَه، ﴿أَوۡ أَثَـٰرَةٖ مِّنۡ عِلۡمٍ﴾ [الأحقاف: ٤]، وقُرِئ: (أَثَـرَة)، وهـو مـا يُـرْوَىٰ أو يُكتَبُ، فيبقىٰ له أَثَرٌ[٢].

والمأثورُ اصطلاحـًا:

قال الزَّرْقانيُّ: هو ما جـاء في القُـرآن أو السُّـنَّة، أو كـلام الصَّـحابة بيانـًا لمـرادِ الله تعالىٰ من كتابِه[٣].

قال الدُّكتور محمد حسـين الـذَّهبي: يشـملُ التَّفسـيرُ المـأثورُ مـا جـاء في القُـرآن نفسِـه مـن البيـان والتَّفصيـلِ لـبعضِ آياتِـه، ومـا نُقـلَ عـنِ الرَّسُـول ﷺ، ومـا نُقِـل عـن الصَّحابةِ رضوانُ الله عليهم، وما نُقِل عن التَّابعين، من كُلِّ ما هوَ بيانٌ وتوضيحٌ لمُراد الله تعالىٰ من نُصُوصِ كتابِه الكريم[٤].

وإنَّما أدرجنا في التَّفسير المأثور ما رُوِي عن التَّابعين، وإن كان فيه خـلافٌ: هـل هو من قَبِيل المأثور، أو من قَبِيل الرَّأي؛ لأنَّنا وجدنا كُتُبَ التفسيرِ بالمأثور؛ كـ«تفسير ابن جرير» وغيرِه، لم تقتصرْ علىٰ ذِكْر ما رُوِي عن النبيِّ ﷺ، وما رُوِي عـن أصـحابِه،

(١) انظر: «لسان العرب» لابن منظور (٤/ ٩)، (مادة: أثر).

(٢) انظر: «مفردات القرآن» للراغب (ص: ٩)، (مادة: أثر).

(٣) انظر: «مناهل العرفان» للزرقاني (٢/ ١٠).

(٤) وكذا يشمل ما جاء عن أتباع التابعين وهو يمثل مـا نسبته (٥٪) مـن مجمـوع التفسـير، أمـا مـا جـاء عـن أتباع التبع فهو قليل نادر.

بل ضَمَّت إلىٰ ذلك ما نُقِل عن التَّابعين في التَّفسيرِ[1].

وقد زاد الشيخ مناع القطان قيداً فقال: "وهذا المسلك يتوخىٰ الآثار الواردة في معنىٰ الآية فيذكرها، ولا يجتهد في بيان معنىٰ من غير أصل، ويتوقف عما لا طائل تحته ولا فائدة في معرفته ما لم يرد فيه نقل صحيح"[2].

وهذه التعريفات فيها شيء من القصور؛ لأنها مبنية علىٰ الخلط بين مفهوم التفسير بالمأثور والإلزام بالأخذ به، وسيأتي لذلك مزيد بيان.

لذا نختار تعريفاً صحيحاً للتفسير بالمأثور فنقول: **التفسير بالمأثور هو ما جاء عن النبيِّ ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقرير، وكذلك ما جاء عن أصحابِه رضوانُ الله تعالىٰ عليهم، وكذا ما جاء عن التابعين وأتباعهم، مسنداً إليهم.**

❊ ❊ ❊

(١) انظر: «التفسير والمفسرون» للدكتور محمد حسين الذهبي (١/ ١١٢).

(٢) مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص: ٣٥٨).

المبحث الأول: أهميةُ التَّفسير بالمأثور

بعد الوُقوف علىٰ تعريف التَّفسير المأثور، وبيانِ المراد به، تتجلَّىٰ لنا مَدَىٰ أهمِّيَّتِه، وضرورةُ العِناية به، والوقوفِ عنده، ونُدْرِكُ أنَّهُ من أفضل أنواع التَّفسير، ولذا فقد كانت العنايةُ به من العلماء مبكِّرةً، فكان أوَّلَ عُلوم القُرآن تدويناً، وكان رجالُ الحديث والرِّواية هم أصحابَ الشأن الأوَّل في هذا[1].

وإنَّا لنجدُ في «صَحِيحي البُخاريِّ ومسلم» وغيرِهما من دواوين السُّنَّة المطهَّرة، أبواباً خاصَّة بالتَّفسير، جمع فيها أصحابُ تلك الكُتُب بعض ما صحَّ عندَهُم من التَّفسير المأثُور عن النبيِّ ﷺ، وعن الصَّحابة وغيرِهم.

وممَّا يدُلُّ علىٰ أهميةِ هذا النَّوْع من التَّفسير، أنَّهُ سَنامُ معرفةِ معاني القُرآن وإدراك مَرَامِيه، وأنَّهُ لا بُدَّ منهُ لمن أراد أن يستجيبَ لله تعالىٰ أن يتدبَّرَ كلامَهُ، وكذا لمَنْ أرادَ أن يُفسِّرَ بالرَّأْيِ يتحتَّمُ عليه أن يطَّلِعَ علىٰ المأثور في أسباب النُّزُولِ، والنَّاسخ والمنسوخ، والمكيِّ والمدنيِّ، ونحوِها من العُلُوم اللازمة، لئلا يخالف قولُه قولَ هؤلاء الأئمة، وهذه كلُّها لا تؤخذُ إلا بالنَّقْل الصَّحيحِ عن التَّفسير بالمأثور، بل هي نابعةٌ منه، وقَلَّ أن تجدَ قولاً مُعْتَبراً خارجاً عن أقوالهم.

إنَّ قيمةَ هذا التَّفْسير وأهميتَه إنَّما ترجعُ إلىٰ قيمةِ مصادرِه الأصلية وأهمِّيتها، ولا يخفىٰ علىٰ الباحثين في الدِّرَاسات القُرآنية، أنَّ تلك المصادرَ هي أحسنُ طُرُق التَّفسير بلا خلاف؛ كما نصَّ علىٰ ذلك علماءُ عُلُوم القرآن، إذ هي متلقاة من هدي النبي ﷺ، ومن شهد لهم بالخيرية من أهل القرون الثلاثة من الصحابة والتابعين وتابعيهم، فهدي النبي ﷺ وهدي أتباعه أفضل الهدي، وأولاه بالاتباع، فإنه ﷺ المكلَّفُ بالبيانِ والشَّرْح، وخيرُ الهَدْي هديُه ﷺ، قال تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

قال الإمامُ الطبريُّ رحمهُ الله تعالىٰ: إنَّ ممَّا أنزل الله من القرآن علىٰ نبيِّه ﷺ ما لا

(١) انظر: «علوم القرآن الكريم» للدكتور نور الدين عتر (ص: ٧٤).

يُوصَلُ إلىٰ علم تأويلِه إلا ببيان الرَّسُول ﷺ، وذلك تأويلُ جميعِ ما فيه من وُجُوه أمرِه؛ واجبِه ومندُوبِه، وإرشادِه، وصُنُوف نَهْيِه، ووظائفِ حُقوقِه وحُدُودِه، ومبالغ فرائضِه، ومقاديرِ اللازم بعضَ خلقِه لبعض، وما أشبه ذلك من أحكامِ آيِه التي لم يُدْرَك علمُها إلاَّ ببيان رسولِ الله ﷺ لأُمَّتِه.

وهذا وجهٌ لا يجوزُ لأحدٍ القولُ فيه إلاَّ ببيان رسول الله ﷺ بتأويلِه بنَصٍّ منهُ عليه، أو بدَلالةٍ قد نصبها دالَّةً أُمَّتَه علىٰ تأويلِه[1].

ويُشِيرُ الإمامُ الشَّاطبيُّ في «مُوافقاتِه» إلىٰ مسألةٍ مُهِمَّة في وُجُوب الرُّجُوع إلىٰ السُّنَّة لفَهْم القُرآن، فيقولُ رحمهُ الله تعالىٰ: إنَّ السُّنَّةَ تُوضِّحُ المُجْمَلَ، وتقيِّدُ المطلقَ، وتخصِّصُ العُمومَ، فتخرجُ كثيراً من الصِّيَغ القُرآنية عن ظاهرِ مفهومِها في أصل اللُّغَة، ويعلم بذلك أنَّ بيانَ السُّنَّة هو مرادُ الله تعالىٰ من تلك الصِّيَغ، فإذا طُرِحت واتُّبع ظاهرُ الصِّيَغ بمُجرَّد الهوىٰ، صار صاحبُ هذا النَّظر ضالاًّ في نظرِه، جاهلاً بالكتاب، خابطًا في عَمْياء، لا يهتدي إلىٰ الصَّواب فيها؛ إذ ليس للعُقول من إدراك المنافع والمضارِّ في التصرُّفات الدُّنْيوية إلاَّ النَّزْرُ اليَسِيرُ، وهي في الأُخْرويَّة أبعدُ علىٰ الجُملة والتَّفصيل[2].

ويبين ابن حزم حكم تارك الأخذ بالسنة فيقول: ولو أن امرأ قال لا نأخذ إلا ما وجدنا في القرآن لكان كافرا بإجماع الأمة ولكان لا يلزمه إلا ركعة ما بين دلوك الشمس إلىٰ غسق الليل وأخرىٰ عند الفجر لأن ذلك هو أقل ما يقع عليه اسم صلاة ولا حد للأكثر في ذلك، وقائل هذا كافر مشرك حلال الدم والمال، وإنما ذهب إلىٰ هذا بعض غالية الرافضة ممن قد اجتمعت الأمة علىٰ كفرهم وبالله تعالىٰ التوفيق[3].

ولذا لم يكن للصحابة رضي الله عنهم وغيرهم رأي أو تفسير في آية إن ورد عن النبي ﷺ فيها شيء.

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ٧٤).

(٢) انظر: «الموافقات» للشاطبي (٤/ ٢١).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٢/ ٨٠).

وهذا الواجب علىٰ كل مسلم، يقول الإمام الشافعي: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَىٰ أَنَّ مَنْ اسْتَبَانَتْ لَهُ سُنَّةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَدَعَهَا لِقَوْلِ أَحَدٍ[(١)].

ويأتي بعد هذا المصدر المصدرُ الثاني، وهو **تفاسيرُ الصَّحابة** رضي الله تعالىٰ عنهم، والتي اشتملت علىٰ تفاسيرَ كثيرةٍ كانت الحاجةُ قد اشتدَّت إليها في زمانِهم، لأسبابٍ كثيرةٍ منها:

اتِّساعُ رُقْعةِ الإسلام، واختلاطُ العرب بغيرِهم، ممَّا أدَّىٰ إلىٰ اختلاطِ الثَّقافات الوافدة مع المسلمين الجُدُد بالثَّقافة الإسلامية، وخاصَّةً ثقافةَ أهلِ الكتاب؛ اليهودِ والنَّصارىٰ، وفلسفةَ الشَّرق المتمثِّلة بالمجُوس والهنود وغيرها، ودُخول أُنَاس جُدُد من غير العرب في الدِّين الحَنِيف، ونُشُوء جيلٍ من أبناءِ الصَّحابة رضي الله تعالىٰ عنهم وغيرهم لم يُعَايشوا الوحيَ ولم يشهدوا وقائعَ التَّنزيل.

وقد نقلت لنا صور عدة من حرص التابعين علىٰ نقل التفسير عن الصحابة وشدة تمسكهم به، فهذا مجاهد يقول: عرضت المصحف علىٰ ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته إلىٰ خاتمته، أَقِفُه عند كل آية منه وأسأله عنها[(٢)].

وقال ابن أبي مليكة: رأيت مجاهداً يسأل ابن عباس عن تفسير القرآن ومعه ألواحه، فيقول له ابن عباس: اكتب، قال: حتىٰ سأله عن التفسير كله[(٣)].

فهذه الأسبابُ وغيرُها جعلت الحاجةُ ماسَّةً إلىٰ الرُّجُوع إلىٰ الصَّحابة رضي الله تعالىٰ عنهم، لمعرفة الحقِّ من الباطل، وتمييزِ الصَّحِيح من غيرِه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: من فسر القرآن أو الحديث وتأوله علىٰ غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين، فهو مفترٍ علىٰ الله، ملحدٌ في آيات الله، محرِّف للكَلِم عن مواضعه، وهذا فتحٌ لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام[(٤)].

---

(١) إعلام الموقعين (١/ ٦).

(٢) رواه الطبري في (تفسيره) (١٠٨).

(٣) رواه الطبري في (تفسيره) (١٠٧).

(٤) انظر: (مجموع الفتاوىٰ) (١٣/ ٢٤٣).

قال ابن القيم رحمه الله: وإنما يَحْسُنُ الاستدلال علىٰ معاني القرآن بما رواه الثقات عن الرسول ﷺ ورثةُ الأنبياء، ثم يُتْبِعون ذلك بما قاله الصحابة والتابعون وأئمة الهدىٰ[1].

وهذا الذي اعتمده العلماء من مفسري السلف؛ فإن المطالعُ لكتُبِ التَّفسير التي تُعْنىٰ بالمأثور يلحظُ أنَّها اعتمدتْ في غالبِها علىٰ تفسيرِ النبيِّ ﷺ، وعلىٰ ما فسَّرهُ الصَّحابةُ رضوانُ الله تعالىٰ عليهم، وعلىٰ ما فسَّره التَّابعون وأتباعُهم.

❊ ❊ ❊

(١) انظر: (مختصر الصواعق المرسلة) لابن الموصلي (٢/ ٣٣٦).

المبحث الثَّاني: المراحلِ التي مَرَّ بها التفسيرُ بالمأثور، وطبقاته

المطلب الأوَّلُ: المراحلُ التي مَرَّ بها التفسيرُ بالمأثور:

لقد مَرَّ التفسيرُ بمراحلَ متعدِّدةٍ يمكنُ أن نُجْملَها بما يلي:

المرحلة الأولىٰ: التفسير النبوي

كان النبيُّ ﷺ هو المبيِّنَ الأوَّلَ لفَهْم القُرآن، يدُلُّنا علىٰ ذلك قولُه تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، وقد بيَّنَ لهم ما يحتاجون لبيانِه، وهو التفسيرُ المجمَلُ فيما يتعلَّقُ بالأحكامِ العامَّة.

وتفسيرُ النبيِّ ﷺ إمَّا أن يكونَ نصًا صريحًا[1]؛ كأن يبتدئَ أصحابَه بتفسيرِ آية، من ذلك:

ما رویٰ أبو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «قِيلَ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ: ﴿وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]، فَدَخَلُوا يَزْحَفُونَ عَلَىٰ أَسْتَاهِهِمْ، فَبَدَّلُوا، وَقَالُوا: حِطَّةٌ، حَبَّةٌ فِي شَعَرَةٍ»[2].

ومنه ما أخرجهُ الترمذيُّ، وابنُ جرير، عن أُبَيِّ بن كعب: أنَّه سمع رسولَ الله ﷺ يقولُ: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [الفتح: ٢٦]، قال: «لا إلهَ إلاَّ اللهُ»[3].

ومنه ما أخرجه الترمذي في تفسير الفاتحة عن عدي بن حاتم، عن النبي ﷺ قال: «اليهود مغضوب عليهم والنصارىٰ ضلال» فذكر الحديث بطوله[4].

وهو مروي في تفسير قوله تعالىٰ ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، فقد قال ابن كثير: "وقد رواه حماد بن سلمة، عن سماك،

---

(١) وجاء من هذا ما يقارب (١٠٠٠) رواية عند الطبري في (تفسيره)، أي ما يقارب (٢٪) من التفسير بالمأثور.

(٢) رواه البخاري (٣٢٢٢)، ومسلم (٣٠١٥).

(٣) رواه الترمذي (٣٢٦٥)، وابن جرير الطبري في (تفسيره) (٢٦/ ١٠٤)، والطبراني في (المعجم الكبير) (٥٣٦)، وغيرهم.

(٤) أخرجه الترمذي في تفسير الفاتحة، (٥/ ٢٠٢ ـ ح٢٩٥٤)، وقال الألباني: صحيح.

عن مري بن قطري، عن عدي بن حاتم، قال: سألت رسول الله ﷺ عن قول الله: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ قال: "هم اليهود" ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ قال: "النصارىٰ هم الضالون". وهكذا رواه سفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن عدي بن حاتم به[1]. وقد روي حديث عدي هذا من طرق، وله ألفاظ كثيرة يطول ذكرها[2].

ونحو ذلك من المرفوع، وهو ليس كثيراً، ولذا قال السيوطي: والمرفوع عن رسول الله ﷺ في التفسير هو في غاية القلة[3].

ومنه نوع آخر ليس في صراحته، كأن يكونَ تفسيراً غيرَ مُبَاشِر؛ كأن يقول قولاً أو يفعلَ فعلاً يفهمُ منهُ تفسيرٌ لآيةٍ، ومن ذلك: ما روَتْهُ عَائِشَةُ رضي الله تعالىٰ عنها، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الْمَاهِرُ بِالقُرآن مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَرَةِ، وَالَّذِي يَقْرَأُ القُرآنَ وَيَتَتَعْتَعُ فِيهِ، وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ، لَهُ أَجْرَانِ[4]»، وهذا يرجِّحُ أنَّ السَّفَرَةَ في قولِه تعالىٰ: ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ۝ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ [عبس: ١٥، ١٦]: همُ ملائكةٌ.

* ميزاتُ تفسير هذه المرحلة:

أهم ما تميز به التفسير في هذه المرحلة قطعيته، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وكان من أعظم ما أنعم الله عليهم، اعتصامهم بالكتاب والسنة، فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان، أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن، لا برأيه ولا بذوقه، ولا معقوله ولا قياسه، ولا وَجْده، فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعيات والآيات البينات أن الرسول جاء بالهدىٰ ودين الحق، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم[5].

---

(١) رواه الحميدي في مسنده (٢/ ٤٠٦) عن سفيان به.
(٢) تفسير ابن كثير ت سلامة (١/ ١٤٢).
(٣) انظر: «الإتقان» للسيوطي (٢/ ٤٧٣). وهو كما قال، فقد وجدت ما فسره النبي ﷺ قصداً في استقراء لمرويات (تفسير الطبري) لا يتجاوز (١٪).
(٤) رواه البخاري (٤٦٥٣)، ومسلم (٧٩٨)، واللفظ له.
(٥) انظر: (مجموع الفتاوىٰ) (١٣/ ٢٨).

المرحلةُ الثانيةُ: تدوين التفسير في النسخ التفسيرية والمصنفات الحديثية:

في هذه المرحلة دون التفسير في مرحلة مبكرة في صحف وأجزاء مستقلة كما دون حديث النبي ﷺ، فظهرت النسخ التفسيرية؛ وهي نسخ لأئمة التفسير المتقدمين، لكنها لم تشمل تفسير كل الآيات، بل بعضها[١].

فمن ذلك صحيفة علي بن أبي طلحة التي روىٰ فيها عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال أحمد بن حنبل: بمصر صحيفة في التفسير رواها علي بن أبي طلحة لو رحل رجل فيها إلىٰ مصر قاصداً ما كان كثيراً، وروىٰ الحجاج بن محمد عن ابن جريج نحو جزء. وهو صحيح، وتفسير عطاء بن دينار يكتب ويحتج به، وتفسير أبي روق نحو جزء صححوه، وتفسير السدي -وهو أمثلها- يورده بأسانيد إلىٰ ابن مسعود وابن عباس[٢].

وأيضـًا تفسير يزيد بن هارون، وشعبة بن الحجاج، ووكيع بن الجراح، سفيان الثوري، و سفيان بن عيينة، وآدم بن أبي إياس، ويحيىٰ بن سلام، وسنيد بن داود، وابن أبي نجيح، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني، وغيرهم[٣].

ثم دُوِّنَ التفسيرُ ضِمْنَ كُتُب الحديثِ، فالمحدِّثُون الذين تخصَّصُوا في روايةِ أحاديث الرَّسُول ﷺ وجمعها؛ كالبُخاري، ومسلم، وأصحابِ «السنن» أفردوا بابًا للتَّفسير في كُتُبهم جمعُوا فيه ما رُوِي عن الرَّسُول ﷺ، أو الصَّحابة، أو التَّابعين في تفسير القرآن، فتجدُ ضمن «صحيح البخاري»، و«مسلم»: (باب التفسير)، وكذلك كتبُ «السنن». علىٰ أنه قد دون قبل ذلك شيء من التفسير في صحف ونسخ، إلا أنها لم تأخذ طابع التأليف المعهود.

---

(١) وهذه النسخ ضمنها أئمة التفسير في ضمن دواوين التفسير الكبيرة، إلا أن العزو لها أعلىٰ من العزو لمثل ابن جرير وابن أبي حاتم، لأنه يؤمن معه ضعف راوٍ يروي عن مصنفيها، ولذا نجد إمامـًا كابن كثير يقدم العزو لها علىٰ العزو لابن جرير وابن أبي حاتم.

(٢) انظر: (الإرشاد في معرفة علماء الحديث) للخليلي (١/ ٣٩٦)، و(الإتقان) للسيوطي (٢/ ٤٩٦).

(٣) وقام أحد الباحثين بوضع رسالة علمية في (أسانيد نسخ التفسير والأسانيد المتكررة في التفسير) للباحث عطية الفقيه وإشراف الدكتور الشريف العوني، وهو جمع طيب.

المرحلةُ الثالثة: تدوين التفسير لكامل القرآن مستقلاً عن كتب الحديث:

دُوِّن التفسيرُ لكامل آيات القرآن مُستقلاً في كتب خاصَّةٍ به جَمَعَ فيها مؤلِّفُوها ما رُوي عن الرَّسول ﷺ والصَّحابة والتابعين وأتباعهم مُرتَّبًا حسبَ ترتيبِ المصحف، فيذكرون أوَّلاً ما رُوِي في تفسير (سورةِ الفاتحة)، ثمَّ (البقرة)، ثمَّ (آل عمران)، وهكذا إلىٰ آخرِ (سُورة الناس).

تمَّ ذلك علىٰ أيدي طائفةٍ من العُلَماء منهمُ يحيىٰ بن سلام، الفريابي، وعبد بن حميد، وابنُ ماجه، وابنُ جرير الطبري، وأبو بكر بن المنذر النَّيسابوري، وابنُ أبي حاتم، وابنُ مردويه، والحاكمُ، وأبو الشَّيخ، وغيرُهم من أئمَّة هذا الشَّأْن، وكُلُّ هذه التفاسيرِ مرويةٌ بالإسنادِ إلىٰ رسولِ الله ﷺ، وإلىٰ الصَّحابة والتَّابعين وتابع التابعين، وليس فيها شيءٌ غيرِ التَّفسير المأثور، اللَّهم إلا ابنَ جرير الطبريَّ؛ فإنَّه ذكر الأقوالَ، والقراءات، ثُمَّ وَجَّهَها ورجَّح بعضَها علىٰ بعض، وزاد علىٰ ذلك الإعرابَ إن دعتْ إليه حاجةٌ، واستنبط الأحكامَ التي تؤخذُ من الآياتِ القُرآنية.

المرحلةُ الرَّابعة: اختصار الأسانيد:

قال السيوطي: ثم ألف في التفسير خلائق، فاختصروا الأسانيد، ونقلوا الأقوال بتراً، فدخل من هنا الدخيل، والتبس الصحيح بالعليل، ثم صار كل من يسنح له قول يورده، ومن يخطر بباله شيء يعتمده، ثم ينقل ذلك عنه من يجيء بعده ظانـًا أن له أصلاً، غير ملتفت إلىٰ تحرير ما ورد عن السلف الصالح ومن يرجع إليهم في التفسير[1].

وعنه تلقف الدكتور الذهبي هذه المقالة وزاد عليها، حيث قال: ثم إن التفسير لم يقف عند هذه الخطوة الثالثة، بل خطا بعدها خطوة رابعة لم يتجاوز بها حدود التفسير بالمأثور، وإن كان قد تجاوز روايته بالإسناد، فصنَّف في التفسير خلق كثير، اختصروا الأسانيد، ونقلوا الأقوال المأثورة عن المفسِّرين من أسلافهم دون أن

---

(١) انظر: (الإتقان) للسيوطي (٤/ ٢٤٢).

ينسبوها لقائليها، فدخل الوضع في التفسير والتبس الصحيح بالعليل، وأصبح الناظر في هذه الكتب يظن أن كل ما فيها صحيح، فنقله كثير من المتأخرين في تفاسيرهم، ونقلوا ما جاء في هذه الكتب من إسرائيليات علىٰ أنها حقائق ثابتة، وكان ذلك هو مبدأ ظهور خطر الوضع والإسرئيليات في التفسير[1].

بيد أن هذا الكلام لا دليل عليه عملياً يسنده، فالتفاسير المؤلفة في هذه المرحلة لأئمة كبار، هم أعلام الأمة في هذه المرحلة وما تلاها، كالبغوي وابن الجوزي وابن عطية وغيرهم[2].

والمطالع لمصنفاتهم يجد أنهم قد نقلوا علم التفسير إلىٰ مرحلة متقدمة، فقد اختصروا ما وجدوه في كتب التفسير المأثور المروية بالأسانيد، فحذفوا أسانيدها، واقتصروا علىٰ رواتها، كما حذفوا المكررات وأشاروا إليها أحياناً إشارات، ورجحوا بين الأقوال، وألفوا بين الروايات المختلفة، وبينوا مواطن الإشكال، إلىٰ غير ذلك من المحاسن الجمة التي اشتملت عليها كتبهم.

فكانت هذه المرحلة مرحلة تحقيق وتمحيص، لا جمع وتخليط، فليتأمل.

❊ ❊ ❊

(١) انظر: (التفسير والمفسرون) للذهبي (١/ ١٠٧).

(٢) وبعضهم حذف الأسانيد من داخل التفسير، لكنه أثبتها في مقدمة تفسيره، وأطال، كما فعل البغوي، فقد سردها كلها في المقدمة ثم قال: "فهذه أسانيد أكثر ما نقلته عن هؤلاء الأئمة وهي مسموعة من طرق سواها، تركت ذكرها حذرا من الإطالة، وربما حكيت عنهم أو عن غيرهم من الصحابة أو التابعين قولا سمعته بغير هذه الأسانيد، أذكر أسانيد بعضها في موضعه من الكتاب إن شاء الله تعالىٰ عز وجل"، انظر: تفسير البغوي – إحياء التراث (١/ ٥٤).

المطلب الثاني: طبقاتُ التَّفسير بالمأثور

الطبقةُ الأُولىٰ: ما فسَّرهُ النبيُّ ﷺ:

وهو أفضل أنواع التفسير وأحسنها.

وقد قلَّ المأثور في هذه الطبقة، وعليه اختلفَ العُلماءُ هل بيَّنَ النبيُّ ﷺ كُلَّ معاني القُرآن أم لا، فمنهم مَنْ ذهب إلىٰ أنَّهُ قد بيَّنَ كُلَّ شيءٍ في القُرآن، ومنهم شيخُ الإسلام ابنُ تيميةَ، واستدلُّوا بأَدلَّةٍ منها:

* قولُه تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، فالبيانُ يتناولُ بيانَ الألفاظ كما يتناولُ بيانَ المعاني، والنبيُّ ﷺ بيَّنَ الأوَّل، فلا بُدَّ أن يكونَ قد بَيَّنَ الثانيَ.

ويُؤيِّدُ هذا ما جاء عن عُمرَ رضي الله عنه: أنَّهُ قال: مِن آخرِ ما نزل آيةُ الرِّبا، وإن كان رسولُ الله قُبِض قبل أن يفسِّرَها[1].

فدَلَّ فَحْوىٰ الكلامِ علىٰ أنَّهُ كان يُفسِّرُ لهم كُلَّ ما نزلَ، وأنَّه إنَّما لم يفسِّرْ هذه الآيةَ؛ لسُرْعة موتِه بعد نُزُولها، وإلاَّ لم يكن للتَّخْصيصِ بها وجهٌ[2].

ومنها: ما رُوِي عن أبي عبد الرَّحمن السُّلَميِّ: أنَّهُ قال: حدَّثنا الذين كانوا يُقْرِئونَنا القُرآنَ؛ كعثمانَ بن عفَّانَ، وعبدِ الله بن مسعود، وغيرِهما: أنَّهم كانوا إذا تعلَّموا من النبيِّ ﷺ عشرَ آيات، لم يتجاوزُوها حتَّىٰ يتعلَّمُوا ما فيها من العلمِ والعمل، قالوا: فتعلَّمنا القُرآنَ والعلمَ والعملَ جميعاً[3].

ولهذا كانوا يبقون مدةً طويلةً في حفظ السُّورةِ.

وقد ذكر الإمامُ مالكٌ في «الموطأ»: أنَّ ابنَ عُمرَ أَقامَ علىٰ حفظِ (البقرة) ثمانِ سنوات[4].

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٣٦)، وابن ماجه (٢/ ٧٦٤ ـ ح٢٢٧٦)، وصححه الألباني.

(٢) انظر: «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي (٢/ ٥٣٩).

(٣) انظر: (مجموع الفتاوىٰ) (١٥/ ١٠٨).

(٤) ذكره الإمام مالك في «الموطأ» (١/ ٢٠٥) بلاغًا.

والذي حمل الصَّحابةَ علىٰ هذا، ما جاء في كتابِ الله تعالىٰ من قوله: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص: ٢٩]، وتدبُّرُ الكلامِ بدون فَهْم معانيه غيرُ ممكنٍ، وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، وعَقْلُ الكلام مُتضمِّنٌ لفَهْمِه، ومن المعلوم أنَّ كُلَّ كلامٍ يُقصَدُ منه فهمُ معانيه دون مجرَّد ألفاظِه، والقُرآن أَوْلىٰ بذلك من غيره[1].

واستدلَّ مَنْ ذهب إلىٰ القول الثاني بأدلَّةٍ منها:

ما أخرجهُ البزَّارُ في «مسنده» عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: ما كان رسولُ الله ﷺ يُفسِّر شيئًا من القُرآن إلاَّ آيًا بعددٍ، علَّمَهُ إيَّاهُنَّ جبريلُ[2].

وقالوا: لو أنَّ النبيَّ ﷺ بيَّن كُلَّ معاني القُرآن لمَا كان لتخصيصِه ابنَ عباس بدعوتِه: «اللَّهُمَّ فقِّههُ في الدِّين، وعلِّمْهُ التَّأويلَ»[3] مَزِيَّةٌ؛ لما أنَّه يلزمُ من ذلك استواؤُهم في معرفةِ التَّأويل لو بيَّنَ لهم كُلَّ شيءٍ.

وأنت ترىٰ أنَّ كُلاًّ من الفريقين يمكنُ أن يُناقَش فيما استدَلَّ به.

لكني عملت دراسة إحصائية علىٰ أكبر موسوعة تفسير بين أيدينا، وهو تفسير «تفسيرَ ابن جرير الطبري»، أشهرِ كتُب التفسير بالمأثور، فوجدت أن المرويَّ فيه من أحاديثِ النبيِّ ﷺ في التفسير ما يقاربُ (١٥٥٨) رواية، وهي متنوعةٌ ما بين فضائلَ وترغيبٍ وترهيبٍ، وغير ذلك، ورُواتُها نافوا علىٰ مئتي صَحابيٍّ، بل ويمكنُ القولُ: إنَّ ثلاثةَ أرباعِها ليست في التَّفسير، بل في الفضائل والترغيب والترهيب ونحوه، فيكون المتبقي وهو ما يقارب (٤٠٠) رواية فقط هي مما فسره النبي ﷺ قصداً، وهذه التي يصدق عليها مقولة الإمام أحمد إذ كثير منها في أسانيدها مقال، وإن وجد فيها روايات صَحيحةٌ، إلا أنَّ أكثرَها لا يَصِحُّ، وما صَحَّ سندُه إلىٰ بعضِ الصَّحابة يَقِلُّ فيه المرفوعُ الذي يحتجُّ به.

(١) انظر: «التفسير والمفسرون» لمحمد حسين الذهبي (١/ ٣٩).
(٢) رواه البزار في «مسنده» (١٨/ ١٢٣) (٧٩).
(٣) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٧٠٥٥)، وقوله: «فقهه في الدين» رواه البخاري (١٤٣).

قال السيوطي في «الإتقان»: والمرفوع عن رسول الله ﷺ في التفسير هو في غاية القلة[1].

الطبقةُ الثانيةُ: ما فسَّرهُ الصَّحابةُ رضوانُ الله عليهم:

للصَّحابةِ في ذلك مذهبان، مُتَحرِّجٌ من القولِ في تفسير القُرآن، ومِن هؤلاءِ أبو بكرٍ، وعثمان، وعمرُ، وعبدُ الله بن عمرَ رضي الله عنهم، وكان عبدُ الله بن عمر رضي الله عنهما يأخذُ علىٰ عبدِ الله بن عباس رضي الله عنهما تفسيرَهُ القرآنَ بالشِّعْر.

والمذهبُ الثاني: الذين لم يتحرَّجُوا، وفسَّرُوا القُرآنَ حسبَ ما فهموا من الرَّسُول، أو حسبَ فَهْمِهِم الخاصِّ بالمقارنة إلىٰ الشِّعر العربيِّ، وكلامِ العرب، وقد اشتهر منهم: عبدُ الله بنُ عباس حيث روي عنه أكثر من نصف المنقول عنهم، ثم عبدُ الله بن مسعود بعشر المروي، ثم عليٌّ بن أبي طالب رضي الله تعالىٰ عنهم. ثم يليهم وعائشة وأنس بن مالك وأبو هريرة وأبي بن كعب، وهؤلاء التسعة علىٰ حسب الترتيب في كثرة مرويهم قد جاء عنهم أكثر من (٩٠٪) من التفسير بالمأثور عن الصحابة، رضي الله عنهم أجمعين[2].

الطبقةُ الثالثة: ما فسَّرهُ التابعون:

وقد بلغ المروي عن هذه الطبقة أكثر من ثلثي المنقول في التفسير بالمأثور، مع ملاحظة تأثرهم بالصحابة رضي الله عنهم في بناء تفسيرهم علىٰ تفسيرهم، فقد قال قتادة: ما في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئًا، ويقول عكرمة: كل شيء حدثتكم في القرآن فعن ابن عباس، ويقول مجاهد شيخ مفسري التابعين: عرضت القرآن علىٰ ابن عباس ثلاثين مرة[3].

---

(١) انظر: «الإتقان» للسيوطي (٢/ ٤٧٣).

(٢) حيث بلغ مجموع رواياتهم عند ابن جرير الطبري في (تفسيره) (٨٣٢٢) من أصل (٩٠٠٦) هي جملة المروي عن الصحابة ﷺ، أي ما يقارب (٩٣٪). وقد بلغ نصيبُ ابن عباس منها قريب (٥٩٠٠) خمسةَ آلاف وتسعَ مئة رواية؛ أي ما يقارب (٦٠٪) من مجموع التفسير الوارد عن الصحابة ﷺ، وابنِ مسعود (٩٨٦)، تسعَ مئة وستاً وثمانين رواية، وعليٍّ بن أبي طالب (٤٧٠) أربعَ مئة وسبعين رواية.

(٣) انظر: (حلية الأولياء) لأبي نعيم (٣/ ٢٨٠).

بل ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن التابعين تلقوا التفسير عن الصحابة كما تلقوا عنهم علم السنة وإن كانوا يتكلمون في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال كما يتكلمون في بعض السنن بالاستنباط والاستدلال[(١)].

هذا مع ما وجد منهم رحمهم الله من مهابة القول في التفسير إن نقل عن واحد من الصحابة شيء في الآية، فهذا الشعبي سأله رجل عن شيء فقال: كان ابن مسعود يقول فيه كذا وكذا، قال: أخبرني أنت برأيك؟ فقال الشعبي: ألا تعجبون من هذا، أخبرته عن ابن مسعود ويسألني عن رأيي؟[(٢)].

بل إنه بالغ في ذلك رحمه الله تعالىٰ حيث قال: ما قالوا لك برأيهم فبل عليه، وما حدثوك عن أصحاب محمد ﷺ فخذ به[(٣)].

ولذا نجد من إجلالهم لهم يقول مجاهد: كان ابن عباس رضي الله عنهما إذا فسر الشيء رأيت عليه نوراً[(٤)].

ومفسرو التابعين ثلاثُ مدارس:

مدرسة أهل مكَّةَ، و مدرسة أهل المدينة، و مدرسة أهل العراق، والمراد بالمدرسة هنا المنهجية المتميزة في التفسير، وفيما يلي تعريف بها:

مدرسة أهل مكَّة: قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: أعلمُ النَّاس بالتفسير أهلُ مكَّةَ؛ لأنَّهم أصحابُ ابنِ عبَّاس؛ كمُجاهد، وعطاءِ بن أبي رَباح، وعكرمةَ مولىٰ ابن عباس، وغيرهم من أصحاب ابن عباس؛ كطاوس وأبي الشعثاء وسعيدِ بن جُبير وأمثالهم[(٥)].

وقد وجدت أن ما يقارب نصف التفسير بالمأثور جاء عنهم[(٦)].

(١) انظر: (مقدمة في أصول التفسير) (ص:١٠).

(٢) رواه الدارمي في (سننه) (١/ ٦٠).

(٣) رواه ابن سعد في (الطبقات الكبرىٰ) (٦/ ٢٥١).

(٤) انظر: (فضائل الصحابة) للإمام أحمد (٢/ ٩٨٠).

(٥) انظر: (مجموع الفتاوىٰ) (١٣/ ٣٤٧).

(٦) جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما (٥٨٨٣) رواية، وعن مجاهد (٦٠٦٠) رواية، وعن عكرمة (٩٦٨).

وقد تميزت هذه المدرسةُ في التفسير؛ لتميُّزِ إمامِها ورائدها ابنِ عباس، والذي كان برز في التفسير لعدة أمور، منها:

١- دعاءُ النبيِّ ﷺ له بالفقهِ والعلم بالتَّأويل، وذلك فيما رواهُ الإمامُ أحمدُ في «مسنده»، وابنُ حبَّان في «صحيحه»، وغيرُهما عن ابن عبَّاس قال: كنتُ في بيتِ مَيْمونةَ بنت الحارث، فوضعتُ لرسولِ الله ﷺ طَهُوراً، فقال: «مَنْ وضعَ هذا؟» قالت ميمونةُ: عبدُ الله، فقال ﷺ: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ في الدِّين، وعَلِّمْهُ التَّأويلَ»[1].

٢- قُرْبُ منزلتِه من عُمرَ رضي الله عنه، وكان عمر رضي الله عنه يعتني به وعمل علىٰ تعليمه.

٣- أخذُه عن كبار الصَّحابة رضي الله عنهم.

٤- قُوَّةُ اجتهادِه وقُدْرَته علىٰ الاستنباط، وذلك من خلال فهمِه لتراكيب اللغةِ، وأسرارِها، ومعرفته بالشِّعْر وبأيَّام العرب، وعاداتِهم وأنسابِهم، وسعةِ الإدراك، كُلُّ ذلك ببركةِ دُعَاء النبيِّ ﷺ له.

وقد كان لابن عباس رضي الله عنهما أصحاب صارت لهم الإمامة بعده في في المأثور من التفسير، من أشهرهم:

مجاهدٌ: فهو المقرئُ المفسِّرُ شيخُ القُرَّاء والمفسِّرين أبو الحجَّاج مجاهدُ بنُ جَبْر مولىٰ السَّائبِ بن أبي السَّائبِ، أحدِ الأعلام الأَثْبَات، وُلِد في خلافة عمرَ بن الخطاب سنة (٢١ هـ)، وتُوفِّي وهو ساجدٌ بمكَّة سنة (١٠٤ هـ)، وله من العمر (٨٣) عاماً[2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: أمَّا مجاهدٌ: فقد كان أَوْثَقَ مَنْ روىٰ عن ابن عبَّاس؛ ولذا يعتمدُ علىٰ تفسيرِه الشافعيُّ، والبُخاريُّ، وغيرُهما من أهل العلم[3].

قال الثَّوْريُّ: إذا جاءك التفسيرُ عن مجاهدٍ، فحَسْبُكَ به[4].

---

(١) تقدم تخريجه، وأصله في الصحيحين.

(٢) انظر ترجمته في (سير أعلام النبلاء) للذهبي (٤/ ٤٤٩).

(٣) انظر: (مقدمة في أصول التفسير) (ص: ١٠)، و(الإتقان) للسيوطي (٤/ ٢٤١).

(٤) انظر: (تفسير ابن كثير) (١/ ٦).

وقال الفضل بنُ مَيْمونَ: سمعتُ مجاهداً يقولُ: عرضتُ القُرآنَ علىٰ ابن عبَّاس ثلاثينَ مرَّةً[1].

وقد قرأ عليه أئمة القراء الكبار، مثل: ابن كثير، وأبو عمرو بن العلاء، وابن محيصن، والأعمش.

بل ظلت قراءة مجاهد تُتلقىٰ بالسند، ويتناقلها الرواة حتىٰ عصر البيهقي، فقد ذكر البيهقيُّ أنه تلقاها بالسند[2].

وقد أثنىٰ عليه الأئمة في التفسير وقدموه علىٰ غيره، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: إنه آية في التفسير، ولعل ذلك سبب أن الإمام أحمد يكرر الطرق عنه أكثر من غيره[3].

وقال الذَّهبيُّ في آخرِ ترجمته: أجمعتِ الأُمَّةُ علىٰ إمامةِ مجاهدٍ والاحتجاجِ به[4].

وقد أفاد مجاهد كثيراً من شيخ المدرسة المكية ابن عباس رضي الله عنهما، وقد كان يتوسع أحياناً عنه في باب النَّظر والاجتهاد.

ومن مقدمي هذا المدرسة أيضاً:

عطاءُ بنُ أبي رَباح المكِّيُّ القُرَشيُّ مولاهم، وُلِد سنة (٢٧هـ)، وتوفِّي سنة (١١٤هـ) علىٰ الأرجح، وكان رحمهُ الله تعالىٰ أسودَ، أَعْورَ، أَفْطَسَ، أعرجَ، أَشَلَّ، إلا أنه كان إماماً ثِقةً ثَبْتاً في الرِّواية عن ابن عباس، وانتهت إليه فتوىٰ أهل مكَّةَ، بل كان ابنُ عبَّاس يقولُ لأهل مكةَ إذا جلسوا إليه: تجتمعون إليَّ يا أهلَ مَكَّةَ وعندكم عطاءٌ؟![5].

قال قتادةُ وهو يذكر أئمة التابعين: كان عطاءُ بن أبي رَباح أعلمَهم بالمناسِك،

(١) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣/ ٢٨٠).

(٢) انظر: (الأسماء والصفات) للبيهقي (١/ ٤١١).

(٣) انظر: (مقدمة في أصول التفسير) (ص: ١٠).

(٤) انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (٦/ ٢٥).

(٥) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٠/ ٣٨١).

وكان سعيدُ بن جُبير أعلمَهم بالتَّفسيرِ[١].

وقال أبو حنيفة: ما لقيتُ أحداً أفضلَ من عطاءٍ.

ومع كونه رحمه الله من مشاهير المدرسة المكية، إلا أنه من أقلهم رواية ودراية في التفسير، وذلك لتحرجه في القول بالقرآن بقوله، واشتغاله بالفقه والإفتاء، ولقلة الناقلين لتفسيره.

ومنهم: عكرمةُ مولىٰ ابن عباس، القرشي، الهاشمي مولاهم، أصله من بربر المغرب: فقد قال الشَّعْبيُّ فيه: ما بقي أحدٌ أعلمُ بكتابِ الله من عكرمةَ[٢].

وقال عكرمةُ: كان ابنُ عباس يجعلُ في رِجْلَيَّ الكَبْلَ، ويُعلِّمُني القُرآنَ والسُّنَّةَ[٣].

وكان يقولُ: لقد فسَّرتُ ما بين اللَّوْحين[٤] – يريدُ ما بين دفَّتي المُصْحف–، وكل شيءٍ أُحدِّثُكم في القُرآن فهو عن ابن عبَّاس[٥].

وقد عده ابن عبد البر من المقدَّمين بين سائر التابعين في التفسير والسير[٦].

ولذا نجده من أكثر مفسري الأثر عناية بأسباب النزول ونقلاً لها.

مدرسةُ أهل المدينة: وهذه شيخاها أُبيُّ بنُ كعب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما، وهذه الطبقةُ هي أقلُّ الطبقات من حيثُ التَّلاميذُ، ومن حيثُ التَّفسيرُ، ومن رُوَّادِها زيدُ بنُ أسلمَ، وقد أخذ عنه ابنُه عبدُ الرَّحمن، ومالكُ بنُ أنس إمامُ دار الهِجْرة، ومنهم محمدُ بنُ كعبٍ القُرَظي الذي قال فيه ابنُ عَون: ما رأيتُ أحداً أعلمَ بتأويل القُرآن من القُرَظيِّ[٧].

وقد كان الورعُ من التعرُّضِ لتأويل القُرآن يغلب علىٰ هذه المدرسة، فالمدنيُّون من أكثر التَّابعين إحْجَامـًا عن التَّفسير؛ خشيةَ الخطأ فيه، اقتداءً بنهج كثيرٍ من

(١) رواه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٠).

(٢) انظر: «سير أعلم النبلاء» للذهبي (٥/ ١٧).

(٣) رواه الدارمي في «سننه» (٥٥٣).

(٤) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣/ ٣٢٧).

(٥) رواه ابن أبي حاتم عن سماك عن عكرمة؛ كما في «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي (٢/ ٤٩٩).

(٦) انظر: (جامع بيان العلم وفضله) (٢/ ١٥٥).

(٧) رواه الفسوي يعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣١٢).

الصَّحابة المدنيين، فابنُ عُمرَ لم يكن راضياً عن منهجِ ابن عباس وتوسُّعِه في التفسير، وكانت هذه سمةَ عامَّةً لفُقَهاء المدينة، فكانوا يخشون من القِيل في تأويل القُرآن.

ولعل سببه يرجع إلىٰ اشتغالهم بروايةِ السُّنَن والآثارِ والسِّيَر، حيث كانوا يهابون تفسير القرآن؛ لذا صرفوا جل الاهتمام إلىٰ الاشتغالَ بالحديث، ومُدارَستِه روايةً ودِرايةً، ولذا نجدهم كانوا أعلمَ النَّاس بالمغازي والسُّنَن والآثار عنه ﷺ.

وكذا قِلَّةُ الكتابةِ، فقد تورع أهلُ المدينة عن تدوين عُلومِهم وكتابتها، وقد تُوفِّي الكثيرُ منهم ولم يُدوِّنْ كتاباً، وفي ذلك يقولُ الإمامُ مالكٌ: هلكَ ابنُ المسيَّب ولم يتركْ كتاباً[1].

مدرسةُ أهلِ العراق، والبعضُ يُعبِّرُ عنهما بمَدْرَستي البَصْرة والكُوفة[2]:

أوَّلاً- مدرسةُ البصرة:

مدرسةَ البصرةِ تميزت في التفسير علىٰ مدرسة الكوفة، فقد نقل عنها ما يقاربُ ثُلُثَ التَّفسير بالمأثور، في حين أن مدرسة الكوفة لم تتجاوز المنقول عنها (٦٪) من مجموع المأثور[3].

ففي «تفسيرِ ابن جرير» الكثيرُ من مرويَّات البصريين: الحسن وقتادةَ وأبي العالية والرَّبيع، أضعاف ما للكوفيين.

إذ كانت المدرسة البصرية قرينةَ الكُوفة ومُنافِسَتُها في شَتَّىٰ العُلُوم، وقد نزلها

(١) انظر كتابنا: (تفسير التابعين) (١/ ٥٠٥) وما بعدها.

(٢) المدرسةَ البصريةَ لم تُعْطَ حقَّهَا من الدراسة، فعند كثير من الدارسين؛ أُدْرِجت ضمن الكوفية العراقيَّة، علىٰ الرغم أنها لم تكن موافقةً لها، بل بين المدرسةِ الكوفية والبصريَّة من الاختلاف ما يجعلهُما مدرستين مستقلَّتين، ولكُلِّ مدرسةٍ منهجٌ وطريقٌ، ولعلَّ السببَ الرَّئيسَ الذي حدا ببعض الدارسين اعتبار أصل مدرسة التَّفسير في العراق هي الكوفة؛ هو ما تميزت به الكوفة في الجانبُ الفقهيُّ، لكن تبين لي تميز مدرسة البصرة عنها كماً وكيفاً كما يأتي ذكر طرف منه.

(٣) مجموع روايات مدرسة البصرة من التفسير بالمأثور (٩٠٠٠) رواية، في حين كان ذلك عند المدرسة الكوفية قريباً من (٢٠٠٠) رواية.

من الصَّحابة جمعٌ كثيرٌ، منهم أبو مُوسىٰ الأشعريُّ، وعِمْرانُ بنُ حُصَين، وكان خاتمتُهم أنسَ بنَ مالك رضي الله عنهم.

فكان تميز المدرسة البصرية عن الكوفية واضحـًا، بل لم تتأثَّر البصرةُ بمدرسة الكُوفة إلا فيما يتعلَّق بقراءةِ ابن مسعود، أمَّا في باقي التَّفسير: فلم أرَ لهم نقلاً عن ابن مسعود سِوىٰ موضعين كِلاهُما في الوَعْظ.

ومن رُوَّادِ مدرسة البصرة في التفسير من أئمة التابعين:

الحسنُ البصريُّ: وهو الحسنُ بنُ أبي الحسن يسار أبو سَعِيد مولىٰ زيدِ بن ثابت، ويقال: مولىٰ أبي اليسر كَعْب بن عمرٍو السُّلَميِّ.

وُلِد في بيت أُمِّ سلمةَ زوج النبيِّ ﷺ بالمدينة سنة (٢١ هـ)، كان فصيحـًا روىٰ عن عمر وعُثمان وعليّ، وعِمْران بن حُصَين، وأُسامة بن زيد، وجابر بن عبد الله، وغيرهم.

كان سَبَّاقـًا بازًّا بين أقرانه، ويرجعُ ذلك –بعد نشأته في بيت أم المؤمنين أم سلمة – إلىٰ سببين:

أحدهما: تقدُّمُه في عُلُوم العربية، ونلاحظُ ذلك من خِلال فصاحتِه، وعدمِ لحْنِه، وبراعتِه في النَّحْو، وسَبْقِه في معرفةِ الغَرِيب من اللُّغَة.

والثاني: إمامتُه في باب الوَعْظ والتَّذكير، فيميلُ في تفسيرِه إلىٰ الوَعْظ بكلماتٍ بليغةٍ تؤثِّرُ في سامعِها، فيجدُ النَّاظرُ في تفسيرِه الزُّهْدَ والرَّقائقَ، بل والأدبَ.

ومنهم: **أبو العَاليةِ**: رُفَيْعٌ الرِّياحيُّ، بكسر الراء نسبةً إلىٰ رِياح بطنٍ من تَميمٍ، واسمُهُ رفيعُ بنُ مِهْران، من كبار التَّابِعين بالبَصْرة المخَضْرَمين، أدرك الجاهليةَ، وأسلم بعد وفاةِ النبيِّ ﷺ بسنتين.

كانَ إمامـًا في القراءةِ، حتَّىٰ قال أبو بكرِ بنُ أبي داودَ: ليس أحدٌ بعد الصَّحابةِ أعلمَ بالقُرآن من أبي العَاليةِ.

قرأ علىٰ أُبيٍّ بن كعب، ولازَمَهُ، وأخذ القراءةَ عَرْضـًا عن زيدِ بن ثابت، وابن عبَّاس، وهم من أقدمِ مُفسِّري التابعين، ومما يلفتُ النَّظرَ: أنَّه من مفسِّري البَصْرة،

وممَّنْ عاش ومات فيها، إلا أنَّ تأثُّرَه بها كان قليلاً إذا ما قُورِن بمَدَىٰ تأثُّرِه بالمدرسة المكيَّة، فقد قال بقولها، ومال إلىٰ رأيها في كثيرٍ من تأويلاتِه، ولعلَّ سببَ ذلك كثرةُ تردُّدِه علىٰ مكَّة فقد حَجَّ ستّاً وستِّين حَجَّة، وكان ابنُ عبَّاس يُدْنيه ويُقرِّبُه.

ومنهم: **قتادةُ** بنُ دِعامةَ بن قتادةَ بن عزيز، وقيل: قتادةُ بنُ دعامةَ بن عُكَابَةَ، أبو الخَطَّاب السَّدُوسيُّ البصيرُ الضَّريرُ الأَكْمَهُ.

تابعيٌّ كبيرٌ، وعالم شَهِيرٌ، روىٰ عن أنسِ بن مالك، وصحَّحَ أبو زُرْعةَ سماعَهُ من عبدِ الله بن سَرْجِس، روىٰ عن سعيدِ بن المسيَّب، والحسن البصريِّ، وأبي العاليةِ، وغيرهم، وقد أكثر عن الحسنِ البصريِّ، وتأثَّر به كثيراً، ولا عجبَ فقد جالسَهُ اثنتي عشرةَ سنةً.

ثانيـًا- مدرسةُ الكُوفَة:

وشيخُها وإمامُها عبد الله بن مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنه، وتعتبرُ مدرسةُ الكُوفة من أكثرِ المدارسِ عِنايةً بآثارِ ابن مسعودٍ، وهي ثالثُ المدارس عنايةً واهتمامـًا بعلم التَّفسيرِ، وقد آثرتِ الإقلالَ والورعَ فيه متأثِّرةً بمنهج شيخِها ابن مسعود، وتربيته، حتَّىٰ إنَّ الملازمين له لم يردْ عنهم في التَّفسيرِ إلاَّ أقلُّ القَليل، فكانوا بذلك أقلَّ التَّابِعين علىٰ الإطلاق تعرُّضـًا للتَّأويل.

وهذا تعريفٌ بإمامِها ورائدِها عبدِ الله بن مسعود رضي الله تعالىٰ عنه:

هو عبدُ الله بن مسعود بن غافل بن حَبِيب بن شَمْخ بن قار بن مخزُوم، أبو عبد الرَّحمن الهُذَلي حليفُ بني زُهْرةَ، وأمُّه بنتُ عُبْدُود بن سوداء من هُذَيل أيضـًا، أسلم قديمـًا، وهو أوَّلُ مَن جهر بالقُرآن، وشهد المشاهدَ كُلَّها، وهو قاتلُ عدُوِّ الله أبي جهل.

روىٰ عن النبيِّ ﷺ الكثيرَ من الأحاديث، فقد بلغت مروياته (٨٤٨) حديثـًا، وقد تفرَّد البخاريُّ بإخراج (٢١) حديثـًا منها، وتفرد مسلمٌ برواية (٣٥) حديثـًا.

وهو صاحبُ نَعلَي النبيِّ ﷺ، ووسادَتِه، وسواكِه وطَهُورِه.

وكان ابن مسعود رضي الله عنه مؤثراً بالأثرُ البالغُ في نُفوس مُلازِميه وأصحابه، فسار مفسرو المدرسة الكوفية علىٰ نهجه وسمته، فصارت المدرسة الكوفية من أشد

المدارس تأثراً بأُسْتَاذِها في شتىٰ العلوم.

ومن أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه الذين رروا عنه وتأثروا به علماً وسمتاً وهدياً:

علقمةُ بنُ قيس: أبو شِبْل قيسُ بنُ عبد الله بن مالك النَّخَعيُّ الكُوفيُّ، من أكابرِ أصحاب ابن مسعود، فَقِيهِ الكُوفة وعالمها ومُقْرئها، وهو عَمُّ الأسودِ بن يزيدَ، وخالُ إبراهيمَ النَّخعيِّ فقيهِ العراق[١].

هاجر في طلب العلمِ والجهاد، ونزلَ الكُوفةَ، ولازم ابنَ مسعود حتَّىٰ صار أعلمَ أصحابِه، وانتهىٰ إليه علمُ ابنِ مسعود، وهو من أَخَصِّ أصحابِه، حتىٰ قيل: إذا رأيت علقمة فلا يضرك أن لا ترىٰ عبد الله أشبه الناس به سمتا وهديا[٢].

ومنهم: مسروقٌ: مسروقُ بنُ الأَجْدَع بن مالك بن أُمَيَّةَ، أبو عائشةَ الوادعيُّ الهَمْداني، سُرِق صغيراً، ووُجِدَ، فسُمِّي مسروقًا، يُعَدُّ من كبار التَّابعين، والمخَضْرمين الذين أسلموا في حياة النبيِّ ﷺ، أخذ العلمَ عن ابن مسعود وغيره، صلَّىٰ خلفَ أبي بكر، ولقي عُمَرَ وعلياً، وقدِمَ المدينةَ، وسألَ عن أصحابِ النبيِّ ﷺ، فدُلَّ علىٰ زيدِ بن ثابت رضي الله عنه[٣].

ومنهم: **عَبِيدةُ السَّلْماني**: هو عَبِيدةُ بنُ عمرو السَّلْماني المراديُّ، أحدُ كبار التَّابعين، أدرك النبيَّ ﷺ، ولم يرهُ، قال رحمهُ الله تعالىٰ: صَلَّيْتُ قبل وَفاةِ النبيِّ ﷺ بسنتين، ولم أرهُ، كان كثيرَ الوَرَع، بارعًا في الفقهِ، دعا بكُتُبه قبل موته، فمَحَاها، وقال: أخشىٰ أن تضعُوها في غير موضِعها[٤].

وقد قل التفسير عن هذه المدرسة لورعهم، وتشددهم في نقل الآثار المروية في

---

(١) وقد روىٰ الطبري لعلقمة بن قيس (٦٣) رواية في (تفسيره) أكثرها من طريق إبراهيم النخعي عنه.

(٢) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٧٧).

(٣) وقد روىٰ له الطبري في (تفسيره) (٩٣) رواية، غالبها من روايته عن ابن مسعود، ولم يستقل بالقول إلا نادراً.

(٤) وقد روىٰ له الطبري في (تفسيره) (٥٣) رواية، غالبها من طريق ابن سيرين عنه. وقد جاء فيها روايات قليلة عن ابن مسعود رضي الله عنه.

التفسير، واشتغالهم بالفقه والإفتاء، وكراهيتهم الكتابة، وأيضـًا بسبب تقدم وفاة أصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

ويجدر التنبه لأمور وهي:

أولاً: هُناك طبقاتٌ للمفسِّرين من غيرِ ما سبق من أهلِ مصرَ والشَّام واليمن، وهُم أدنىٰ منزلةً ممَّا سبق، وأقلُّ روايةً وعنايةً بالتَّفسير، بل لَم يروَ عنهم إلاَّ عشراتُ الرِّوايات فقط.

ثانيـًا: تفسيرُ المدنيِّين والمكِّيين أصحُّ إسناداً في الجُملة من الكُوفيِّين، ويقبل من مراسيلِ الحجازيين ما لا يُقبلُ من غيرِهم، ويغلبُ علىٰ البصريين الوعظُ والزُّهْدُ.

ثالثـًا: من خلال التتبُّع والاستقراء والإحصاءِ وجدتُ ما يلي:

١- أكثر التفسيرَ بالمـأثور ورد عن مدرستي مكةَ والبصرة، بنسبة تزيد عن (٧٥٪) منه؛ فنصفُه أو يزيدُ قليلاً لمكَّة، ورُبُعُه أو يزيدُ للبصرة، وأما غيرها من المدارس فأقلُّ منهم في ذلك بكثيرٍ.

٢- تميزت المدرسة المكيةَ بأنها مدرسةُ تأسٍّ واجتهاد ونشرٍ، وتميزت البصريةُ بأنها مدرسةُ رواية وأَثَر ووَعْظ، وكان الأثرُ المدنيُّ واضحـًا في أثريةِ المدرسة البصريَّة، واللهُ أعلم.

الطبقةُ الرَّابعةُ: ما فسَّرهُ أتباعُ التابعين رضوانُ الله عليهم:

تلقَّىٰ أتباعُ التَّابعين عمَّن سبق ذكرُهم من التَّابعين؛ كابنِ جُرَيج المتوفَّىٰ سنة (١٥٠ هـ)، وسُفيان الثوريِّ المتوفَّىٰ سنة (١٦١ هـ)، وابنِ زيد المتوفَّىٰ سنة (١٨٢ هـ) وهو من أشهرهم[1]، وغيرِهم ممَّن ترىٰ تفسيراتِهم منثورةً في كُتُب التفسير التي تُعْنىٰ بنقل أقوالِ مفسِّري السَّلَف.

ويقارب المنقول عن أتباع التابعين من مرويات التفسير بالمأثور عشرة في المئة (١٠٪) من إجمالي عدد المرويات في التَّفسير بالمأثور[2].

(١) زادت رواياته عند الطبري علىٰ ألفي رواية.

(٢) وحسب ما قمت به من الإحصائية التي أشرت لها آنفـًا، فإنه يمكن القول: إن المروي عن النبي ﷺ في التفسير قصداً "التفسير النبوي المرفوع" يقارب (٣٪)، والمروي عن الصحابة (٢٣٪)، والمروي عن =

المبحث الثالث: منزلة التَّفسيرِ بالمأثور

شاع كثيراً علىٰ لسان بعض المتأخرين[1]:العنونة بـ"حكم التفسير بالمأثور"، وهذا التعبير لا يصح إطلاقه هكذا، لأن التفسير بالمأثور منه ما هو مرفوع للنبي ﷺ، ومنه ما هو موقوف علىٰ الصحابة رضي الله عنهم، ومنه ما هو منقول عن التابعين، ولكل قسم حكم في حالة صحة النقل.

فالمرفوع حجة، والموقوف علىٰ الصحابة رضي الله عنهم نوعان، الأول: مما لا مجال للاجتهاد فيه، والثاني ما كان مبنياً علىٰ الاجتهاد، فالأول يتناول ما ورد عنهم في أسباب النزول والحديث عن الأمور الغيبية والثواب والعقاب، وهو حجة وله حكم المرفوع، أما الثاني فإنه يتناول ما خالف النص وليس بحجة، وما وافق النص وليس له مخالف وهو حجة، وما اختلف فيه الصحابة فالحجة في مجموع أقوالهم لا ما تفرد به كل واحد عن الآخر.

وأما أقوال التابعين، فذهب أكثر المفسرين إلىٰ الأخذ بقول التابعين في التفسير، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا وجدته عن الصحابة فقد رجع كثير من الأئمة إلىٰ أقوال التابعين[2].

وذكر ابن الأنباري أن من قال في مشكل القرآن بما لا يعرف من مذهب الأوائل من الصحابة والتابعين فهو متعرض لسخط الله[3].

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميةَ: والاختلافُ في التَّفسير علىٰ نوعين: منهُ ما مُسْتندُهُ النَّقْلُ فقط، ومنه ما يُعلم بغير ذلك، والمنقولُ: إمَّا عن المعصومِ أو غيره، ومنهُ ما يمكنُ معرفةُ الصَّحيح منه من غيره، ومنه ما لا يمكنُ ذلك، وهذا القسمُ- أي: الذي لا يمكنُ معرفةُ صَحيحِهِ من ضعيفِه- عامَّتُه ما لا فائدةَ فيه، ولا حاجةَ بنا إلىٰ

=
التابعين (٦٢٪)، والمروي عن أتباع التابعين (١٠٪) من جملة التفسير بالمأثور.

(١) كالزرقاني في (مناهل العرفان) (٢/ ٢٥)، و(٢/ ٦٤).

(٢) انظر: (مجموع الفتاوىٰ) (١٣/ ٣٦٨).

(٣) انظر: (تفسير القرطبي) (١/ ٢٥).

معرفتِه، وذلك كاختلافِهم في لونِ كلبِ أهل الكهف واسمِه، وفي البعضِ الذي ضُرِب به القتيلُ من البقرة، وفي قَدْر سفينةِ نُوح وخشبِها، وفي اسم الغُلام الذي قتله الخَضِرُ، ونحو ذلك، فهذه الأمورُ طريقةُ العلم بها النقلُ، فما كان منها منقولاً نقلاً صحيحاً عن النبيِّ ﷺ قُبِل، وما لا؛ بأن نُقِل عن أهل الكتاب؛ ككعب، ووَهْب، وُقِفَ عن تصديقِه وتكذيبِه؛ لقوله ﷺ: «إذا حَدَّثَكُم أهلُ الكتابِ، فلا تُصَدِّقُوهم ولا تُكَذِّبُوهم»، وكذا ما نُقِل عن بعض التَّابعين وإن لم يذكرْ أَنَّهُ أخذَهُ عن أهل الكتاب، فمتىٰ اختلفَ التَّابعون لم يكن بعضُ أقوالهم حُجَّةً علىٰ بعض، وما نُقِل عن الصَّحابة نقلاً صَحيحاً فالنَّفسُ إليه أسكنُ ممَّا يُنقلُ عن التابعين؛ لأنَّ احتمالَ أن يكونَ سمعهُ من النبيِّ ﷺ، أو من بعضِ مَنْ سمعهُ منه أقوىٰ، ولأنَّ نقلَ الصحابةِ عن أهل الكتاب أقلُّ من نَقْل التَّابعين، ومع جَزْم الصحابيِّ بما يقولُه كيف يقالُ: إنَّهُ أخذَهُ عن أهل الكتاب، وقد نُهُوا عن تصديقِهم؟!

وأمَّا القسمُ الذي يمكنُ معرفةُ الصَّحيح منه: فهذا موجودٌ كثيراً، ولله الحمدُ وإن قال الإمامُ أحمدُ: ثلاثةٌ ليسَ لها أصلٌ: التفسيرُ، والملاحمُ، والمغازي، وذلك لأنَّ الغالبَ عليها المراسيلُ.

وأمَّا ما يُعْلمُ بالاستدلالِ لا بالنَّقْل: فهذا أكثرُ ما فيه الخطأُ من جهتين حدَثتا بعد تفسيرِ الصَّحابة والتَّابعين وتابعيهم بإحسان، ثُمَّ ذكر الجهتين اللَّتين هما مثارُ الخطأ، فقال: إحداهُما: حملُ ألفاظِ القُرآن علىٰ معانٍ اعتقدُوها لتأييدها به، والثانيةُ: التفسيرُ بمُجرَّد دلالةِ اللُّغة العربية من غيرِ مُراعاة المتكلِّم بالقُرآن، وهو اللهُ عزَّ وجَلَّ، والمنزَّل عليه، والمخاطب به، وهو النبيُّ ﷺ[1].

وقد عقب الزَّرْقانيُّ: بأن كلامَ ابن تيمية لا ينقضُ قولَ الإمام أحمدَ؛ فإنَّهُ لم يَعْنِ به أنَّه لا يوجدُ في تلك الثَّلاثة روايةٌ صحيحةٌ ألبتَّةَ، وإنَّما يعني أنَّ أكثرَها لا يصِحُّ له سندٌ مُتَّصلٌ، وما صحَّ سندُه إلىٰ بعض الصَّحابةِ يقِلُّ فيهِ المرفوعُ الذي يحتجُّ به.

ثُمَّ قال الزرقاني: إنَّ أكثرَ ما رُوِي في التَّفسير المأثُور أو كثيرَه حجابٌ علىٰ

(١) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ٣٤٥).

القـرآن، وشـاغلٌ لتاليـه عـن مقاصـدِه العاليـة المزكِّيـة للأنفُـسِ، المنـوِّرة للعُقُـول، فالمفضِّلُون للتفسير المأثُور لهم شاغلٌ عن مقاصدِ القُرآن بكثرةِ الرِّوَايات التي لا قيمةَ لها سنداً ولا مَوْضُوعـاً[1].

قال الزَّرقانيُّ: وكلمةُ الإنصافِ في هذا الموضوع: أنَّ التَّفسيرَ بالمأثُور نوعان:

أحدُهما: ما توافرت الأدلَّةُ علىٰ صِحَّتِه وقَبُولِه، وهذا لا يليقُ بأحدٍ رَدُّهُ، ولا يجوزُ إهمالُه وإغفالُه.

ثانيهما: ما لم يصحَّ لسببٍ من الأسباب، وهذا يجبُ رَدُّهُ، ولا يجوزُ قَبولُه، ولا الاشتغالُ به[2]، اللهمَّ إلا لتَمْحيصِه والتنبيهِ إلىٰ ضَلاله وخطئِه حتَّىٰ لا يغترَّ به أحدٌ، ولا يزالُ كثيرٌ من أيقاظِ المفسِّرين؛ كابن كثيرٍ يتحرَّوْن الصِّحَّةَ فيما ينقلون، ويُزَيِّفون ما هو باطلٌ أو ضعيفٌ، ولا يُحَابُون ولا يجبنون.

ولعلَّ الذين أطلقوا القولَ في ردِّ المأثور إنَّما أرادوا المبالغةَ كما علمت في توجيهِ كلمة الإمام أحمدَ بن حنبل، وعُذْرُهم أنَّ الصَّحيحَ منهُ قليلٌ نادرٌ ونَزْرٌ يَسِيرٌ حتَّىٰ لقد قال الإمامُ الشَّافعيُّ رضي الله عنه: لم يثبتْ عن ابن عبَّاس في التَّفسير إلا شبيهٌ بمئةِ حديث؛ أي: مع كثرةِ ما رُوِي عنه[3].

ويقول بعض الباحثين: "التفسير بالمأثور معرض غالبا للنقد الشديد، لأن الصحيح من الروايات قد اختلط بغير الصحيح، ولزنادقة اليهود والفرس نشاط لا يجهله أحد في الدس علىٰ الإسلام وتشويه تعاليمه، ولأصحاب المذاهب والشيع ولوع غريب بجمع معاني القرآن وتنزيلها وفق هواهم، فكان علىٰ المفسر بالمأثور أن يدقق في تعبيره، ويحترس في روايته، ويحتاط كثيرا في ذكر الأسانيد[4].

أما ابنُ عاشور فقد بالغ في «التَّحرير والتنوير» في انتقادِ التَّفسير بالمأثور ناعتًا له بأنَّهُ غارقٌ في الإسرائيليات، ونَقْلِها عن أئمَّة أهلِ الكتاب؛ كابن سلام، ووَهْب بن

(١) انظر: « مناهل العرفان» للزرقاني (٢/ ٢٠).

(٢) وهذا نادر وقليل إذا ما قورن بما صح، بل قد لا يتجاوز في أكثر الأحوال الواحد في المئة.

(٣) انظر: «مناهل العرفان» للزرقاني (٢/ ٢٠).

(٤) مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح (ص: ٢٩١).

مُنبِّه، وأغرق في انتقادِه حتَّىٰ قال: وإن أرادُوا بالمأثُور ما رُوِي عن النبيِّ ﷺ وعن الصَّحابة خاصَّة، وهو ما يظهرُ من صنيعِ السُّيوطي في تفسيره «الدُرِّ المنثور»، لم يتَّسعْ ذلك المضيقُ إلا قليلاً، ولم يُغْنِ عن أهل التَّفسير فَتِيلاً"[1].

وفيما قاله نظرٌ، بل هو غلط منه، فليس حال التفسير بالمأثور كما توهم وقال، وذلك لأمور:

أولاً: إن «الدُرُّ المنثور» لم يقتصر علىٰ ما رُوي عن النبي ﷺ أو أصحابه خاصَّة، فهو شاملٌ لتفسيرِ التابعين وأتباع التابعين كما لا يخفىٰ علىٰ مَنْ طالعَهُ.

وثانياً: أنه ظن أن المأثور هو مرويات الإسرائيليات، وأسباب النُّزول فقط، علىٰ أن مرويات هذه الأنواع التي ذكرها قليلة العدد مقارنة بعدد المنقول من مرويات التفسير بالمأثور من غير هذه الأنواع، فلو سلم ردها لسلم لنا أكثر الباقي.

وثالثاً: وليس كل هذه الأنواع مردود أيضاً، وسيأتي بيان ذلك، في رد الشبهات حول التفسير بالمأثور.

لكن لعل سبب ما جعل ابنَ عاشور يذكرُ ذلك ولم يدقِّقْ فيه أنَّ في تلك الفترة التي عاش فيها ابنُ عاشُور راج الفكرُ العقلانيُّ، وكان له أثر في جعل المأثور في التفسير في مرتبة أقل مما ينبغي أن يكون.

ولأجل هذا كان من المناسب تمحيص هذه الشبه وبيان ضعفها، وهو ما أعرض له فيما يلي.

* الشُّبُهاتُ الواردةُ حول التَّفسير بالمأثور:

حامت حول التفسير بالمأثور شبهات بنىٰ عليها من طعن في ثبوته، وبعضها ساقط يكفي في رده حكايته، ولذا فسأعرض عنها، وأكتفي بالشبه القوية في ذلك، فيما يتعلق بصحة أسانيده، وما اشتمل عليه من الإسرائيليات، وأن المأثور غالبُه في أسبابِ النُّزول، وممَّا لا مجالَ للاجتهاد فيه، وفيما يلي بيان ذلك والرد عليه.

أولاً: شبهة ضَعْف الإسناد:

وقفت عند هذه الشبهة كثيراً وسبب ورودها عند بعض المعاصرين الأفاضل،

(١) انظر: «التحرير والتنوير» للطاهر بن عاشور (١/ ٣٢).

الذين ميزوا بين أسانيد التفسير والحديث، وفرقوا بينهما من حيث قوة رواتهما، معتمدين فيما ذهبوا إليه علىٰ بعض ظواهر النصوص المنقولة عن بعض الأئمة، مثل الإمام أحمد ويحيىٰ بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي، رحمهم الله أجمعين.

وقد كان هذا الصنيع من بعض العصريين الفضلاء محاولة للدفاع عن أسانيد التفسير، بيد أن الأمر جعل أسانيد التفسير في قفص الاتهام، وقويت الشبهة في نفوس بعض الضعفاء، ونزلت مرتبة هذا العلمِ المسندِ أكثرُه عند بعض الطلبة.

وسأعرض هنا بعض تلك الآراء المعاصرة، ثم أذكر متعلق تلك الآراء بالمقولات المتداولة عن الإمام أحمد وغيره، وما قصده هؤلاء الأئمة من عباراتهم، بالتدليل علىٰ المراد من كلامهم بالأدلة العلمية التطبيقة من كتابي العمدة في التفسير المسند (ابن جرير الطبري)، و(ابن أبي حاتم).

رأي الشيخ أحمد شاكر:

ذكر الشيخ أحمد شاكر كلامًا حول أسانيد التفسير بالمأثور في تعليقه علىٰ تفسير قوله تعالىٰ: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، أنقله مع مناقشته.

قال رحمه الله: تبين لي مما راجعته من كلام الطبري أنَّ استدلال الطبري بهذه الآثار التي يرويها بأسانيدها، لا يرادُ به إلا تحقيقُ معنىٰ لفظ، أو بيان سياق عبارة، فهو- يعني الطبري- قد ساق هنا الآثار التي رواها بإسنادها؛ ليدل علىٰ معنىٰ (الخليفة)، و(الخلافة)، وكيف اختلف المفسرون من الأولين في معنىٰ (الخليفة)، وجعل استدلاله بهذه الآثار كاستدلال المستدل بالشعر علىٰ معنىٰ لفظ في كتاب الله.

وهذا بين في الفقرة التالية للأثر[1]، إذ ذكر ما روي عن ابن مسعود وابن عباس، وما روي عن الحسن في بيان معنىٰ (الخليفة)، واستظهر ما يدل عليه كلام كل منهم.

---

(١) يريد به ما رواه الطبري (١/ ٤٥١) في تفسيره، قال: حدثني به موسىٰ بن هارون، قال: حدثنا عمرو بن حماد، قال: حدثنا أسباط، عن السُّدّيّ في خبر ذكره، عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس – وعن مُرَّة، عن ابن مسعود، وعن ناس من أصحاب النبي ﷺ: أنّ الله جل ثناؤه قال للملائكة: "إني جاعل في الأرض خليفة". قالوا: ربنا وما يكون ذلك الخليفة؟ قال: يكون له ذُرّيةٌ يُفسدون في الأرض ويتحاسدون ويقتل بعضهم بعضًا". الأثر رقم (٦٠٥).

ومن أجل هذا الاستدلال، لم يبال بما في الإسناد من وهن لا يرتضيه.

ودليل ذلك أن الطبري نفسه قال في إسناد الأثر[1]: عن ابن مسعود وابن عباس، فيما مضىٰ: "فإن كان ذلك صحيحًا، ولست أعلمه صحيحًا، إذ كنت بإسناده مرتابًا..."، فهو مع ارتيابه في هذا الإسناد، قد ساق الأثرَ؛ للدلالة علىٰ معنىٰ اللفظ وحده، فيما فهمه ابنُ مسعود وابن عباس -إن صحَّ عنهما- أو ما فهمه الرواة الأقدمون من معناه.

وهذا مذهبٌ لا بأس به في الاستدلال، ومثله أيضًا ما يسوقه من الأخبار والآثار التي لا يشك في ضعفها، أو في كونها من الإسرائيليات، فهو لم يسقها لتكون مهيمنةً علىٰ تفسير آي التنزيل الكريم، بل يسوق الأثر الطويل[2]، لبيان معنىٰ لفظ، أو سياق حادثة، وإن كان الأثرُ نفسه مما لا تقوم به الحجَّةُ في الدين، ولا في التفسير التامِّ لآي كتاب الله.

فاستدلالُ الطبري بما ينكره المنكرون، لم يكن إلا استظهارًا للمعاني التي تدل عليها ألفاظ هذا الكتاب الكريم، كما يستظهر بالشعر علىٰ معانيها، فهو إذن استدلال يكاد يكون لغويًّا.

ولما لم يكن مستنكرًا أن يستدل بالشعر الذي كذب قائله، ما صحَّت لغته؛ فليس بمستنكر أن تساق الآثار التي لا يرتضيها أهل الحديث، والتي لا تقوم بها الحجة في الدين، للدلالة علىٰ المعنىٰ المفهوم من صريح لفظ القرآن، وكيف فهمه الأوائل - سواء كانوا من الصحابة أو من دونهم[3].

هذا رأي الشيخ أحمد شاكر في بعض أسانيد الطبري في التفسير، وذلك لأنه إنما

---

(١) يريد به ما رواه الطبري (١/ ٣٤٦)، قال: حدثني به موسىٰ بن هارون، قال: حدثنا عمرو، قال: حدثنا أسباط، عن السُّدّيّ في خبر ذكره، عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس - وعن مُرَّة، عن ابن مسعود، وعن ناس من أصحاب النبي ﷺ، "أو كصيِّب من السماء فيه ظُلماتٌ ورَعدٌ وبرق" إلىٰ "إنّ الله عَلىٰ كل شيء قدير"، أما الصيب فالمطر .."، الأثر رقم (٥٤٢).

(٢) أظنها هكذا وإلا في أصل كلام أحمد شاكر: "الطويل الطويل".

(٣) انظر: «تفسير الطبري- تحقيق أحمد شاكر» (١/ ٤٥٤).

جرىٰ في نقدها علىٰ قواعد الصنعة الحديثية.

ويرىٰ بعض الفضلاء: أن السلفَ قد تساهلوا في الرواية في التفسير، فالمبرزون في التفسير والسير والمغازي لا يصلون لمتوسطي الثقات من رواة أحاديث الأحكام[1]، ولهذا كثُر في أسانيد التفسير الضعيفُ، والواهي، والمنكَرُ، والموضوع، فلم يحملْه الكبار، ولم يعتنوا به؛ كشعبةَ وسفيانَ ومالكٍ وابن مهدي، وغيرهم من الأئمة الحفَّاظ الكبار الأثبات، وإن كانوا قد روَوْا جملةً مِن ذلك.

والأئمة يتساهلون في التفسير، ولا يتساهلون في أمور الأحكام.

يقول عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله: إذا روينا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال، تساهلنا في الأسانيد، وتسامحنا في الرجال، وإذا روينا في الحلال والحرام والأحكام، تشدَّدنا في الأسانيد، وانتقدنا الرجال[2]. ويقول يحيىٰ بن سعيد: تساهلوا في أخذ التفسير عن قوم لا يوثِّقونهم في الحديث – ثم ذكر ليثَ بن أبي سُلَيْم وجُوَيْبِرَ بن سعيدٍ والضَّحَّاك، ومحمد بن السائب. وقال: – هؤلاء لا يُحْمَدُ أمرُهم، ويكتب التفسيرُ عنهم[3].

والناظر في كلام هؤلاء الأفاضل يرىٰ الخلط بين ما جاء في التفسير مرفوعًا وموقوفًا، وبين ما جاء عن أئمة التفسير الأوائل من أقوالهم، وبناء عليه كان الخطأ في فهم وتنزيل أقوال الإمام أحمد وعبد الرحمن بن مهدي ويحيىٰ بن سعيد علىٰ مرويات التفسير المرفوعة والموقوفة.

وفيما يلي بيان هذا الوهم والخطأ..

أما مقولة الإمام أحمد رحمهُ الله تعالىٰ: ثلاثةٌ ليس لها أصلٌ: التَّفسيرُ والملاحمُ

---

(١) قائله إن قصد به رواة التفسير الكبار كقتادة ومجاهد وأضرابهما، فهم أئمة ثقات في الأمرين، فهم أئمة نقل التفسير، وهم كذلك أئمة في نقل حديث النبي ﷺ، وإن كان يقصد من نقل لنا أسانيد التفسير إلىٰ النبي ﷺ والصحابة والتابعين، فأيضًا قد كان لأهل الحديث الحفاظ كيحيىٰ بن سعيد والثوري وعبد الرحمن بن مهدي نصيب وافر في نقل التفسير وروايته.

(٢) رواه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٤٩٠). وهذا غير مختص بالتفسير كما جعله بعض المعاصرين، وعند التأمل والتتبع يتضح غير هذا كما سيأتي.

(٣) رواه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (١٥٨٨). وانظر: (أسانيد التفسير) للطريفي (ص: ٦).

والمغازي. وهو حجة من أنكر التفسير بالمأثور جملة.

فلا يعني الإمام أحمد بذلك أَنَّهُ لا توجدُ في الثَّلاثة روايةٌ صحيحةٌ، وإنَّما يريدُ أَنَّ أكثرَها لا يصحُّ لهُ سندٌ مُتَّصِل، وما صحَّ سندُه إلىٰ بعض الصَّحابة يَقِلُّ فيه المرفوعُ الذي يحتجُّ به، بدليل أنه أخرج في المسند الكثير من الروايات التفسيرية.

وحسب إحصائية الدراسة التي قمت بها علىٰ «تفسير الطبري»، فهذه المرويات بلغت (١٥٠٠)، وأمَّا البقيَّة الباقيةُ من مرويات التفسير بالمأثور؛ وهو ما يزيدُ علىٰ سبعةٍ وثلاثين ألف رواية؛ فلا تشمَلُها هذه المقولةُ.

فما ورد في التفسير المنقول عن الصحابة والتابعين وتابعيهم، فلا يتنزل عليه قول الإمام أحمد ألبتة[1].

أما مقولة الإمام يحيىٰ بن سعيد رحمه الله، فإنما أراد به المأثور من أقوال بعض أئمة التفسير الذين كانوا أئمة فيه، أو نقلوه عن شيوخهم من الصحابة أو التابعين كما سيأتي قريبـًا؛، لكنهم ضعفوا في الحديث المسند المرفوع إلىٰ النبي ﷺ.

وعلىٰ ذلك عقب البيهقي بعد حكايته قول الإمام يحيىٰ بن سعيد فقال: وإنما تساهلوا في أخذ التفسير عنهم؛ لأن ما فسروا به ألفاظَه تشهد لهم به لغات العرب، وإنما عملهم في ذلك الجمع والتقريب فقط[2].

وكذا ذكر الخطيب البغدادي، حيث قال: إن العلماء قد احتجوا في التفسير بقوم لم يحتجوا بهم في مسند الأحاديث المتعلقة بالأحكام، وذلك لسوء حفظهم الحديث، وشغلهم بالتفسير، فهم بمثابة عاصم بن أبي النجود حيث احتج به في القراءات دون الأحاديث المسندات؛ لغلبة علم القرآن عليه، فصرف عنايته إليه[3].

أما تمثيل الإمام يحيىٰ بن سعيد بالليث بن أبي سليم وجويبر والضحاك ومحمد

(١) في (تفسير ابن جرير الطبري) بلغ عدد المروي عنده: (٣٨٣٩٧)، المرفوع منه للنبي ﷺ (١٥٠٠) رواية، والوارد منه قصداً في تفسير القرآن (٤٠٠) رواية، وهو مقصود الإمام أحمد رحمه الله تعالىٰ، كما أشرنا سلفـًا.

(٢) انظر: (دلائل النبوة) للبيهقي (١/ ٣٧).

(٣) انظر: (الجامع لأخلاق الراوي) (٢/ ١٩٤).

بن السائب، فهو تمثيل جيد؛ إلا في محمد بن السائب وهو الكلبي؛ فإن أهل الصنعة بالتفسير من مشاهير الأئمة لم ينقلوا عنه التفسير إلا قليلاً؛ فلم يرو له ابن أبي حاتم شيئًا في تفسيره، وروىٰ له ابن جرير الطبري تسع عشرة رواية فقط[1].

وليث بن أبي سليم صدوق قد اختلط، استشهد به البخاري في الصحيح، وروىٰ له مسلم مقرونًا[2]. فحديثه مقبول في المتابعات والشواهد.

أما جويبر بن سعيد، فإنه ضعيف جداً[3]، وقد روىٰ التفسير عن الضحاك، إلا أنه قد قال أحمد بن سيار المروزي عن حال جويبر: له رواية ومعرفة بأيام الناس، وحاله حسن في التفسير، وهو لين في الرواية[4]. وقال الإمام أحمد: جويبر ما كان عن الضحاك فهو علىٰ ذاك أيسر، وما كان يسند عن النبي ﷺ فهي منكرة[5].

وعلىٰ غرار ما مثل به الإمام يحيىٰ بن سعيد، يمكن التمثيل أيضًا بما يذكره العلماء في "مقاتل بن سليمان"، قال الذهبي رحمه الله: مقاتل بن سليمان المفسر، متروك الحديث وقد لطخ بالتجسيم، مع أنه كان من أوعية العلم، بحراً في التفسير[6].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: ومقاتل بن سليمان وإن لم يكن ممن يحتج به في الحديث، لكن لا ريب في علمه بالتفسير وغيره، واطلاعه، كما أن أبا حنيفة وإن كان الناس خالفوه في أشياء فأنكروها عليه، فلا يستريب أحد في فقهه وفهمه وعلمه[7].

وقد قال الإمام الشافعي رحمه الله: من أراد التفسير فهو عيال علىٰ مقاتل، ومن أراد الفقه فهو عيال علىٰ أبي حنيفة، وقال الإمام أحمد رحمه الله: ما رأيت أحداً

---

(١) عشر روايات من قوله، وتسع روايات مسندة من طريقه عن ابن عباس رضي الله عنهما، وليس فيها ما ينكر في الجملة.

(٢) انظر: (تهذيب الكمال) للمزي (٢٤/ ٢٧٩).

(٣) تقريب التهذيب (ص:١٤٣).

(٤) تهذيب التهذيب (٢/ ١٠٦).

(٥) انظر: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم (٢/ ٥٤٠).

(٦) انظر: (تذكرة الحفاظ) للذهبي (١/ ١٧٤).

(٧) انظر: (منهاج السنة النبوية) (٢/ ٦١٩).

أعلم بالتفسير من مقاتل بن سليمان[١].

فهؤلاء الأئمة أعني الليث وجويبراً والضحاك ومقاتلاً هم أئمة في التفسير، وأقوالهم مقبولة فيه في الجملة.

ومع ذلك فلم يكثر ابن جرير من الرواية عن هؤلاء، فتفسير (تفسير الطبري) مشتمل على (٣٨٣٩٧) رواية، وليس فيه عن بعض هؤلاء، وهو مقل في الرواية عن بعضهم.

فقد روى الطبري من طريق ليث بن أبي سليم (٣٣٤) رواية، غالبها عن مجاهد، وجاء ثلثها من طريق سفيان الثوري، عنه، عن مجاهد. أما المرفوع فله عن طريقه (١١) رواية فقط.

أما جويبر، فقد روى الطبري من طريقه (٤٠٤) رواية، كلها عن الضحاك، إلا (١٦) رواية رواها جويبر عن الحسن البصري وغيره[٢]. ولم يرو الطبري من طريقه حديثاً مرفوعاً.

أما مقاتل بن سليمان فليس له عند الطبري ولا عند ابن أبي حاتم رواية ألبتة لا من قوله ولا من قول غيره[٣].

وأما محمد بن السائب الكلبي فله (١٩) رواية فقط عند الطبري كما سبق، ولم يرو له ابن أبي حاتم شيئاً في تفسيره.

فهذا التمثيل لهؤلاء الأئمة وما جاء عن ضعفهم في الرواية، قد ضخم من شأنه بعضهم، وكأن التفسير لم يرو إلا من طريقهم. ولو قمنا بجمع ما نقل عنهم أو عن طريقهم في تفسير الطبري لبلغ مجموعهم (٧٥٧) رواية، أي ما يقدر بـ(٢٪)، من مجموع المروي في تفسير الطبري، وهي نسبة لا تؤثر كثيراً في الحكم، بل ولو زدنا أضعاف هذه النسبة فكم سيمثل المطروح منه مقارنة برواية المقبول؟؟

وفي المقابل لو عكسنا الأمر وأخذنا ما نقل عن أشهر **ثلاثة من مفسري السلف**

(١) انظر: (طبقات الحنابلة) لابن أبي يعلى (١/ ٦٨).

(٢) وحال روايته مع الضحاك وفي التفسير مقبولة كما مرَّ.

(٣) أما مقاتل بن حيان فإنه ثقة في التفسير والرواية، روى له الجماعة إلا البخاري.

(ابن عباس ومجاهد وقتادة) والذي يمثل مرويهم نصف المأثور[1] لرأينا أن ما يقارب (٧٠٪) في درجة الصحيح، وليس تصحيحه علىٰ طريقة قبول رواية التفسير بالتساهل، بل علىٰ مذهب المحدثين.

أما روايات قتادة: فقد روىٰ له الطبري في (تفسيره) (٥٩٠٠) رواية، جاء من طريق يزيد بن زريع، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة (٣٦٤٠) رواية، وهذا إسناد صحيح علىٰ طريقة أهل الصنعة بالحديث[2].

وجاء من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة (٧٠٦) روايات، وهذه إسناد صحيح أيضاً[3].

أي أن (٤٣٤٦) رواية صحيحة مروية عن قتادة بضميمة هذين الطريقين فقط، وهو يقارب (٧٦٪) من تفسيره. ثم يبحث في باقي الطرق المروية عنه، وفيها أسانيد صحيحة أيضاً غير هذه.

وأما روايات مجاهد: فقد روىٰ له الطبري في (تفسيره) (٦٠٦٠) رواية.

جاء من طريق عيسىٰ بن ميمون المكي، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد (١٩٤٠) رواية، وهذا إسناد صحيح. عيسىٰ بن ميمون ثقة كما قال أبو حاتم والآجري وغيرهما[4]، وابن أبي نجيح إمام[5].

قال ابن معين: ورقاء[6] وشبل[7] وعيسىٰ بن ميمون كلهم سواء، وقال أبو حاتم

---

(١) مجموع ما روي عنهم في (تفسير الطبري) (١٧٨٤٧) رواية من أصل (٣٨٣٩٧).

(٢) روىٰ البخاري في (صحيحه) من هذه الطريق (٣٢) رواية، ومسلم (١٠) روايات.

(٣) روىٰ من هذه الطريق: مسلم في (صحيحه)، وأكثر منها أصحاب السنن الأربعة.

(٤) تهذيب التهذيب (٨/ ٢٣٥).

(٥) عبد الله بن أبي نجيح ذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٧٤) قول ابن المديني عنه: " أما التفسير، فهو فيه ثقة يعلمه قد قفز القنطرة واحتج به أرباب الصحاح".

(٦) ورقاء بن عمر بن كليب، هو الإمام الثقة، روىٰ له الجماعة، وله ترجمة موسعة في تاريخ بغداد ت بشار (١٥/ ٦٧٣)، وانظر: مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار (٣/ ١٥٣)، وقد نقل الذهبي في سير أعلام النبلاء (٧/ ٩١) عن يحيىٰ بن معين: تفسير ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، أحب إلي من تفسير قتادة".

(٧) شبل بن عباد المكي، مقرئ مكة، وهو ثقة في الحديث، أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي، وتوفي =

حاتم في عيسىٰ بن ميمون: وهو أحب إلي في ابن أبي نجيح من ورقاء[١].

وروىٰ الطبري من طريق ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد (١٤١٨) رواية[٢].

ومن طريق شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد (٧٨١) رواية[٣].

ومن طريق حجاج بن محمد المصيصي المعروف بـ (حجاج الأعور)[٤] الإمام الثبت الثقة، عن ابن جريج عبد الملك بن عبد العزيز الإمام الحجة[٥]، عن مجاهد (٨٩٠) رواية. وهذا إسناد صحيح.

أي أن (٥٠٢٩) رواية صحيحة مروية عن مجاهد بضميمة هذه الطرق الأربعة فقط، أي ما يقارب (٨٣٪) بالمئة من المروي عنه، ثم ينظر في باقي الطرق الأخرىٰ المروية عنه ويبحث عن حالها.

أما روايات ابن عباس رضي الله عنهما: فقد روىٰ له الطبري (٥٨٨٣) رواية.

وقد رويت عنه أسانيد صحيحة وحسنة ومقبولة، من أشهرها:

علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: روىٰ الطبري من هذه الطريق (٤٠٠) رواية، وروىٰ ابن أبي حاتم في (تفسيره) ما يقارب (١٠٠٠) رواية.

روىٰ أبو جعفر النحاس بإسناده عن الإمام أحمد قال: بمصر صحيفة تفسير

=

عام (١٤٨هـ)، أو بعدها، انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٣٨٠)؛ معرفة القراء الكبار علىٰ الطبقات والأعصار (ص: ٧٨)؛ تقريب التهذيب (ص: ٢٦٣).

(١) انظر: (تهذيب الكمال) للمزي (٢٣/ ٤٦).

(٢) وقد أخرج البخاري من هذا الطريق في (صحيحه) في مواضع عدة.

(٣) وقد أخرج البخاري من هذا الطريق في (صحيحه) في أكثر من موضع.

(٤) حجاج ابن محمد المصيصي الأعور أبو محمد، ثقة ثبت، توفي عام (٢٠٦هـ)، روىٰ له الجماعة، وقد سمع التفسير من ابن جريج، والكتب كلها قرأها علىٰ ابن جُرَيْج إلا كتاب "التفسير"، فإنه سمعه إملاء من ابن جُرَيْج؛ انظر: موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله (١/ ٢٣٢)؛ تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٥/ ٤٥٤)؛ تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ للذهبي (١/ ٢٥٢)؛ تقريب التهذيب (ص: ١٥٣).

(٥) عبد الملك ابن عبد العزيز ابن جريج الأموي مولاهم المكي ثقة فقيه فاضل، توفي عام (١٥٠هـ)، روىٰ له الجماعة، وأول كتاب صنف في الإسلام كتاب ابن جريج في التفسير، انظر: منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد (ص: ١٨٨)؛ تقريب التهذيب (ص: ٣٦٣).

رواها علي بن أبي طلحة، لو رحل رجل فيها إلىٰ مصر قاصدا ما كان كثيراً[1].

إلا أن علياً هذا لم يلق ابن عباس رضي الله عنهما، ومع هذا فقد صحح الأئمة حديثه عنه، قال الطحاوي: وَاحْتَمَلْنَا حَدِيثَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا وَإِنْ كَانَ لَمْ يَلْقَهُ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَسَانِيدِ إِنَّمَا أَخَذَ الْكِتَابَ الَّذِي فِيهِ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ عَنْ مُجَاهِدٍ، وَعَنْ عِكْرِمَةَ[2]، وقال الطحاوي أيضاً: وَحَمَلْنَا عَلَىٰ قَبُولِ رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَلْقَهُ؛ لِأَنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ عَنْهُ عَنْ مُجَاهِدٍ وَعِكْرِمَةَ، وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ[3].

وذكر الحافظ ابن حجر: أن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس من أجود الطرق ولذلك كان البخاري وابن أبي حاتم يخرجان منها، وعلي وإن لم يلق ابن عباس إلا أنه حمل عن ثقات أصحابه، وإذا عرفت الواسطة فلا ضير في ذلك[4].

قال الحافظ: وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث، رواها عن معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، وهي عند البخاري عن أبي صالح، وقد اعتمد عليها في صحيحه هذا كثيراً علىٰ ما بيناه في أماكنه، وهي عند الطبري وابن أبي حاتم وابن المنذر بوسائط بينهم وبين أبي صالح[5].

ومن الأسانيد المقبولة والمروية عن ابن عباس، عطية العوفي[6] عنه، وإسناده ساقه ابن جرير الطبري وابن أبي حاتم في تفسيريهما، وهو من طريق محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية بن سعد العوفي، قال: حدثنا أبي، حدثنا عمي، حدثنا

---

(١) انظر: (تفسير القرطبي) (١٢/ ٨٥).

(٢) انظر: (شرح مشكل الآثار) (٦/ ٢٨٣).

(٣) انظر: (شرح مشكل الآثار) للطحاوي (١٢/ ٣٨٩).

(٤) انظر: (العجاب في بيان الأسباب) (٢/ ٩٢٩).

(٥) انظر: (فتح الباري) (٨/ ٤٣٨-٤٣٩).

(٦) عطية بن سعد بن جنادة العوفي الجدلي القيسي: أبو الحسن الكوفي، روىٰ له البخاري في الأدب، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، توفي (١١١هـ)، وقال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب (ص: ٣٩٣): صدوق يخطىء كثيرا وكان شيعيا مدلسا، وهو معدود من المفسرين، طبقات المفسرين للأدنه وي (ص: ١٣)؛ مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار (٢/ ٣٢٧).

أبي، عن أبيه عطية العوفي، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وهذا الإسناد لا بأس به ما لم ينفرد رواته، وقد كان محمد بن سعد العوفي يرويها من كتاب، كما حدث به عنه الطبري وابن أبي حاتم، وقد أدخله ابن أبي حاتم في تفسيره الذي شرط له الصحة في أسانيده.

أما الكلام في عطية العوفي فأكثر الأئمة علىٰ تضعيفه، إلا أنه يكتب حديثه كما قال يحيىٰ بن معين وأبو حاتم وابن عدي[١]. وقد حسن الترمذي حديثه في سننه.

وقد روىٰ الطبري في (تفسيره) من هذه الطريق (١٤٠٠) رواية تقريباً.

وروىٰ ابن أبي حاتم في (تفسيره) أكثر من (١٥٠) رواية.

قال السيوطي: ومن جيد الطرق عن ابن عباس: طريق قيس، عن عطاء بن السائب، عن سعيد ابن جبير عنه. وهذه الطريق صحيحة علىٰ شرط الشيخين، وكثيراً ما يخرج منها الفريابي والحاكم في (مستدركه).

ومن الطرق المقبولة أيضاً: طريق ابن إسحاق، عن محمد بن أبي محمد مولىٰ آل زيد بن ثابت، عن عكرمة أو سعيد بن جبير، عنه، هكذا بالترديد

وهي طرق جيدة وإسنادها حسن. وقد أخرج منها ابن جرير وابن أبي حاتم كثيراً[٢].

كما أن رواية مجاهد، عن ابن عباس، تعد من أصح المرويات، كما قال الحافظ ابن حجر[٣].

وعليه فجل الروايات مرويات التفسير عن ابن عباس مقبولة[٤].

---

(١) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٣٨٣)؛ (الكامل في الضعفاء) لابن عدي (٥/ ٣٦٩)، و(تهذيب التهذيب) لابن حجر (١١/ ٢٠١).

(٢) انظر: (الإتقان) للسيوطي (٢/ ٤٩٧).

(٣) انظر: (العجاب في بيان الأسباب) (١/ ٢٠٣).

(٤) قد وقفت علىٰ رسالة علمية كتبت بعنوان (أسانيد نسخ التفسير والأسانيد المتكررة في التفسير) للباحث عطية الفقيه وإشراف الدكتور الشريف العوني، تحدث فيها عن أسانيد ابن عباس وأشهر الطرق المروية عنه، فساق (١٤) طريقاً، الصحيح والمقبول منها (١٢) طريقاً. وقد قمت بجمع أسانيد تلك الطرق في (تفسير الطبري) فوقفت علىٰ (٣٧٥٢) رواية مساقة بتلك الأسانيد، أي ما =

فصار أكثر المنقول عن ابن عباس ومجاهد وقتادة في عداد المقبول علىٰ طريقة المحدثين فضلاً عن كونها في التفسير، وأكثر المنقول عن غيرهم كذلك لا ينزل في الجملة عنها؛ فهي أيضًا مقبولة، لاختيارات ابن جرير في الأسانيد، ولاشتراط ابن أبي حاتم الصحة، وعليه فأكثر أسانيد التفسير بالمأثور التي بين أيدينا مقبولة لا تنزل عن درجة الحسن، حيث تبين أن (٦٠٪) من الروايات صحيحة علىٰ مذهب المحدثين، و(٢٠٪) مختلف فيها وهي مروية في المتابعات والشواهد، و(٢٪) مقبولة وإن اختلفت أسانيدها قوة وضعفًا، لأنها مروية في اللغة ونحوها، و(١٪) مردودة غير مقبولة.

ثانيًا: شبهة كثرة النَّقْل عن بني إسرائيلَ:

وهو ما يُسمَّىٰ بالإسرائيليات، ونعني بها التفاسيرَ الواردةَ عن أهل الكتاب، وما تأثَّر به التفسيرُ بالثَّقافتين اليهوديَّة والنصرانيَّة.

وترتبطُ أذهانُ البعض من الباحثين[1] أن المأثورَ يعني جُلَّه أو كثيراً منه هو من رواية بني إسرائيل، وهو ما ليس بصحيح، لكن ابتداء لابد أن نعرف أنه تنقسمُ الأخبار الإسرائيليَّةُ إلىٰ ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يُعلم صِحَّتُه؛ بأن نُقِل عن النبيِّ ﷺ نقلاً صَحِيحًا، وذلك كتعيين اسم صاحبِ مُوسىٰ عليه السلام بأنَّهُ الخَضِر، فقد جاء هذا الاسمُ صريحًا علىٰ لسانِ رسول الله ﷺ كما عند البُخاريِّ، أو كان له شاهدٌ من الشَّرْع يؤيِّدُه، وهذا القسمُ صحيحٌ مقبول إن صح سنده.

القسمُ الثاني: ما يُعلمُ كَذِبُه؛ بأن يناقضَ ما عرفناه من شرعِنا، وكان لا يتَّفِقُ مع العقل، وهذا القسمُ لا يصِحُّ قَبولُه ولا روايتُه.

= يقارب (٦٤٪) وهي الصحيح المقبول المروي عن ابن عباس، مع التنبه إلىٰ ضرورة النظر في باقي الأسانيد المروية عن ابن عباس رضي الله عنهما، والتي قد تزيد نسبة الصحيح عنه في النسبة المذكورة.

(١) لعل منهم ابن عاشور كما تقدم النقل عنهم.

القسمُ الثالثُ: ما هو مسكوتٌ عنه، لا هو من قَبيل الأوَّل، ولا هُو من قَبيل الثَّاني، وهذا القسمُ نتوقَّفُ فيه، فلا نُؤمِنُ به ولا نُكذِّبُه، وتجوزُ حكايتُه لقوله ﷺ: «لا تُصَدِّقوا أهلَ الكتاب ولا تُكَذِّبُوهم، وقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ الآيَةَ [البقرة: ١٣٦].

وهذا القسمُ غالبُه ممَّا ليس فيه فائدةٌ تعودُ إلىٰ أمر دينيٍّ، ولهذا يختلفُ عُلماءُ أهل الكتابِ في مثل هذا اختلافًا كثيراً، ويأتي عن المفسِّرين خلافٌ بسبب ذلك، كما يذكرون في مثلِ هذا أسماءَ أصحاب الكهف، ولونَ كلبِهم، وعصا موسىٰ من أيِّ الشجر كانت، وأسماءَ الطيور التي أحياها اللهُ لإبراهيم، وتعيين بعض البقرةِ الذي ضُرِب به قتيلُ بني إسرائيلَ، ونوع الشَّجرة التي كلَّم اللهُ منها موسىٰ... إلىٰ غير ذلك مما أبهَمَهُ الله في القرآن، ولا فائدةَ في تعيينه تعودُ علىٰ المكلَّفِين في دُنْيَاهم أو دِينهم[1].

ويجدُرُ الإشارةُ أنَّ الإسرائيليات في مجموعِ طبقات المفسِّرين؛ أعني التفسيرَ النبويَّ، والصَّحابة، والتَّابعين وأتباعِهم لا تتجاوز الـ(٣٪)، مما ينفي شبهة كون التفسير بالمأثور مملوءاً بها، علىٰ أن بعضها مقبول الرواية كما تقدم.

ثالثًا: الشبهة الثالثة: أن المأثور غالبُه في أسبابِ النُّزول، وممَّا لا مجالَ للاجتهاد فيه.

وإذا كان أكثره هكذا؛ فليس فيه نوع اجتهاد، مما يجعل الاهتمام به أقل من غيره.

وهذا الأمر غير دقيق، فقد بلغت المرويات التي جاءت في أسباب النزول (٧٥٥) رواية فقط، بينما بلغ حديثُهم عن معنىٰ الآيةِ أو شرح مفردةٍ والذي جُلُّهُ من باب الاجتهاد أضعاف ذلك، حسب ما قمت به من إحصائيات في تفسير ابن جرير، وكما يظهر من الجدول التالي:

النوع	عدد المرويات	النسبة
بيان معنىٰ الآية	٢٣٨٣٣	٪٧٢
شرح المفردات	٤٦٦٠	٪١٣
لطائف التفسير	٨٦٩	٪٣
شرح المشكل	٢٧٧	٪١,٥

(١) انظر: «التفسير والمفسرون» (١/ ١٣٠).

والنَّتيجةُ: أن ما لهُ علاقةٌ بالإسرائيليات، أو النَّقل، أو الذي لا يعتمد علىٰ الاجتهاد قليل جداً، والباقي عبارةٌ عن اجتهادٍ من سلفِنا الأبرار في التَّفسير مروي بأسانيدَ جِياد زادت علىٰ أربعة وثلاثين ألفَ أثرٍ عند ابن جرير مثلاً، وغيرُه مقاربٌ له.



المبحث الرَّابعُ: في إحصاء رُوَاة التفسير بالمأثُور ومرويَّاتِهم

لقد قمتُ بإحصاءٍ لمرويَّات السَّلَف في تفسير ابن جرير، إذ هو واحدٍ من أهمِّ كتُبِ التَّفسير بالأَثَر، وهو العُمْدةُ في بابِه علىٰ مَرِّ سنواتٍ خَلَتْ، وبعد المُرُور علىٰ رواياتٍ كُثُرٍ منقولةٍ في التفسير متفرِّقة وموزَّعة بين الصَّحابة والتَّابعين وتابعيهم؛ حصلتُ علىٰ نتائجَ تقريبيَّة لمرويَّاتِهم، أحسِبُ أنَّني مقاربٌ في كثيرٍ منها، وهي علىٰ النَّحْو الآتي:

الراوي	عدد الروايات
ابن عباس	٥٨٨٣
مجاهد	٦٠٦٠
قتادة	٥٩٠٠

وهؤلاء الثلاثةُ لهم الحِصَّةُ الأكبرُ من التَّفسير حيثُ تبلغُ نسبتُهم: نصفَ التَّفسير المأثُور عنهم.

ويليهم في العدد خمسة من الرواة وهم:

الراوي	عدد الروايات
عبد الرحمن بن زيد	٢٠٧٥
السدي	١٧٢٢
الحسن البصري	١٥١٩
الضحاك	١٤٣٩
سعيد بن جبير	١٠٠٤

ثُمَّ يضاف إليهم:

الراوي	عدد الروايات
عبد الله بن مسعود	٩٨٦
عكرمة	٩٦٨
إبراهيم النخعي	٦٤٥
الربيع بن أنس	٦١٩

فجملة هؤلاء الـ(١٢) مفسراً قد رووا ثلاثةَ أرباعِ التَّفسير بالمأثور، ولغيرهم أعداد دون ذلك قد تصل لمئات أو عشرات، بل ولبعضهم الرواية تلو الرواية فحسب.

❊　　　❊　　　❊

المبحث الخامسُ في حقيقةِ التَّفسير بالمأثُور

حتىٰ يمكننا التعرف علىٰ حقيقة التفسير بالمأثور؛ كان لزامًا أن ندرس الروايات الواردة فيه، وتصنيفها وبيان أهميتها وموقعها في التفسير بالمأثور، ولذا أحببت أن أضع خلاصة الإحصاء الذي قمت به في دراسة تفسير ابن جرير، والذي استغرق مني عدة سنوات أنظر في كل أثر وأصنفه حسب أنواع التفسير، فخرجت بهذه النتيجة، التي أضعها في المطالب التالية.

المطلب الأوَّلُ: في أقسام التَّفسير الواردِ عن السَّلَف.

تقدم أن التفسير بالمأثور هو ما جاء في تفسير القرآن مسنداً عن النبي ﷺ وعن الصحابة ﷺ، وعن التابعين وتابعيهم، وأن منه ما هو مبني علىٰ النقل والرواية، ومنه ما هو مبني علىٰ الاجتهاد، فالأول لا يبلغ (١٥٪) جملة المروي في التفسير بالمأثور كما يتبين من الجدول التالي:

جدول تفصيلي يبيِّنُ طبقات التَّفسير بالمأْثُور ونسبتَهُ في التَّفسير (عند كل الطبقات)

نوع التفسير		نسبته
طبقات المفسرين ١٠٠٪	المرفوع قصداً (أي بتفسير النبي ﷺ)	٣٪
	المرفوع اجتهاداً (أي تفسير المفسر الآية بحديث باجتهاده)	٢ ٪
	مرويات الصحابة	٢٣٪
	مرويات التابعين	٦٢٪
	مرويات أتباع التابعين	١٠٪

جدول تفصيلي يبيِّنُ أنواعَ التَّفسير بالمأْثُور المنقول ونسبتَهُ في التَّفسير

المرفوع النبوي	٣ ٪
أسباب النزول	٥ , ٤ ٪
الإسرائيليات	٩ , ٢ ٪
بيان الناسخ والمنسوخ	٣ , ١ ٪
بيان الفضائل	١ ٪
بيان القراءات	٢ ٪

❊ ❊ ❊

المطلب الثاني

نسبة أشهر أقسام التفسير بالمأثور المنقول عند كل طبقة

وإحصائية موضوعَ الرِّواية التفسيريَّة وعدَدها ونسبتَها في (تفسير الطبري).

جدول يبين نسب التفسير الروائي المنقول موازنة بالتفسير بالمأثور عند طبقات المفسرين

نوع التفسير		نسبته
المرفوع من التفسير (٣٪)	عند الصحابة	٧٪ (من مروياتهم)
	عند التابعين	واحد في المائة (من مروياتهم)
	عند أتباع التابعين	أربعة في الألف (من مروياتهم)
أسباب النزول (٤,٥٪)	عند الصحابة	٦٪ (من مروياتهم)
	عند التابعين	٤٪ (من مروياتهم)
	عند أتباع التابعين	٣,٥٪ (من مروياتهم)
الإسرائيليات (٢,٩٪)	عند الصحابة	٢,٥٪ (من مروياتهم)
	عند التابعين	٢,٥٪ (من مروياتهم)
	عند أتباع التابعين	٥٪ (من مروياتهم)

ويلاحظ أن **المرفُوع**: قليلٌ جِدّاً عند أتباعِ التابعين، فالضحَّاكُ وابنُ جُريج وابنُ إسحاق قلَّما يرفعون، فمِن بين خمسة آلاف ومئة وسبعة وستين (٥١٦٧) روايةً لا تجدُ المرفوعَ منها سوىٰ ثلاثةٍ وعشرين روايةً، وهي أقلُّ من نسبةِ أربعةٍ في الألف.

ونلاحظُ أنَّ **أسبابَ النُّزُول** أكثرُ عند الصَّحابة، ولا غرو لشهودهم التنزيل.

أمَّا في **الإسرائيليات**: فنجدُ أنَّ الصحابةَ والتابعين متقاربون، فالنسبةُ لكليهما: (٢,٥٪)، بينما كثُرَت الإسرائيليات عند أتباع التَّابعين، فعند ابن إسحاقَ بلغت الإسرائيليات رُبُعَ الآثار المرويَّة عنه، وعند ابن وَهْب ثُلُثُ مرويَّاته من الإسرائيليات.

وفيما يلي جدول يبين موضوعَ الرِّواية التفسيريَّة وعدَدها ونسبتَها في (تفسير الطبري):

نوع الرواية	العدد	النسبة ٪
تعيين مراد	٢٤,٠٩٠	٧٠
شرح الآية	٤٦٦٠	١٤
بيان الفقه في الآيات	١٨٤٢	٠,٠٥٤
أسباب النزول	١٥٥٧	٠,٠٤٦
التفسير بالسنة	١٠٣٣	٠,٠٣٠
التفسير المرفوع	٨٥١	٠,٠٢٥
الإسرائيليات	٩٧٣	٠,٠٢٩
بيان اللطائف	٨٦٩	٠,٠٢٦
التفسير بالقرآن	٨١١	٠,٠٢٤
بيان القراءات	٦٩١	٠,٠٢٠
بيان الناسخ	٣٣٨	٠,٠١٣
الفضائل	٣٢٨	٠,٠١
بيان المشكل	٢٧٧	٠,٠٠٨
الأمثال	٢٦٥	٠,٠٠٧٧
دقيق اللغة	٤٨	٠,٠٠٢
تحديد الكليات	١٧	٠,٠٠٠٧
الوعظ	١٨٨	٠,٠٠٧٨

والمتأمِّلُ لهذه النِّسَب يجدُ أنَّ أكثر التفسيرَ الأثريَّ قام على اجتهادٍ من الصَّحابة أو التابعين أو أتباعهم.

* * *

المبحث السَّادسُ في أهمِّ مصادرِ التَّفسير بالمأثُور

لا بُدَّ لنا في هذا البحثِ الموجَز عن التفسير بالمأثور أن أشِيرَ إلىٰ طرفٍ من عُلَماء هذا الفَنِّ ومُؤلَّفَاتِهم وما تميَّزَت به، فأقولُ وبالله التوفيقُ:

إن من أوائل المدونين في التَّفسير: ابن جريج، وشُعبةُ بنُ الحجَّاج، وسُفيانُ بنُ عُيَيْنةَ، ووكيعُ بنُ الجرَّاح، وتفاسيرُهم جامعةٌ لأقوال الصَّحابة والتَّابعين، وقد وصلت إلينا هذه المدونات من خلال التفاسير الكبار كابن جرير، وابن أبي حاتم.

ثم تتالت المصنفات في التفسير بالمأثور، وهذا مَسْرَدٌ بأهمِّ المصنَّفات فيه، وأُسهب في الحديث عن بعضَها مع التَّعريف وذِكْر المزايا والخصائصِ لتكتمل الصورة عند الباحث في هذا العلم الشريف، مع التنبيه أن الصحيح من التفاسير المتقدمة مضمن في تفسيري ابن جرير وابن أبي حاتم في الجملة.

١) التَّفسيرُ **المنسوبُ لابن عبَّاس** رضي الله عنهما، وقد طُبِع باسم «تنوير المقباس من تفسيرِ ابن عباس»، وهو مطعون في إسناده، ولذا لم يُؤْخذْ في هذا البحثِ فيه، ولم يُعْتمدْ عليه.

٢) تفسيرُ **مجاهد**، ويُعَدُّ من أقدَمِ المصادر التَّفسيريَّة، وجاء هذا التَّفسيرُ برواية أبي القاسم عبدِ الرَّحمن بن أحمدَ الهمَذاني من طريق إبراهيمَ عن آدمَ عن وَرْقاء، عن أبي نَجِيح، عن مجاهدٍ.

٣) تفسير **سُفْيانَ الثَّوريِّ**، من أهمِّ المصادرِ في تفسير التَّابعين لا سيَّما المرويِّ عن مجاهدٍ، وغالبُ رواياتِه عن مفسِّري مكَّةَ.

٤) تفسيرُ **ابن عُيَينة**، وهذا التفسيرُ من المدونات التَّفْسيرية المتقدِّمة، وقد رآهُ ابنُ حجر وقرأه، ورجع إليه السُّيوطيُّ، ونقل منهُ في «الدُّرِّ المنثور».

٥) تفسيرُ **عبد الرزَّاق** الصَّنعاني، وهو من التَّفاسير المتقدِّمة، والتي عُنِيت في المقامِ الأوَّل بتفسير التَّابعين، وقدَّمتُه علىٰ غيرِه، لا سيَّما ما جاءَ عن مدرسة البصرةِ.

٦) تفسيرُ **آدمَ بن إياس**، من التَّفاسير التي **فُقِدت**، وقد روىٰ جملةً منهُ ابنُ جريرٍ، وابنُ أبي حاتم في تفسيرَيْهما.

٧) تفسيرُ **يحيىٰ بن سلام**، وهو من التفاسيرِ القديمة، ومن أوائلِ مَنْ جمع بين الرِّوَاية والدِّرَاية، وتميَّزَ في ذلك بين مفسِّري عصرِه.

٨) تفسيرُ **عبد بن حُميد**، وهو من التفاسيرِ المسندةِ **المفقودة**. وعنايته بتفسير التابعين أكثر من عنايته بسائر طبقات المفسرين كما يظهر من نقول السيوطي في الدر المنثور عنه.

٩) تفسيرُ **ابن جرير الطبريِّ**، وهو الكتابُ الرَّئيسُ، والذي اعتمدت عليه في الإحصاء واستخلاصِ كثيرٍ من النَّتائج، وفي عَقْد كثيرٍ من المقارنات، وهذا تعريفٌ بمُؤَلِّفه وبمزايا «تفسيره».

ابن جرير الطبري: وُلِد بطبَرِستان سنةَ (٢٢٤ هـ)، وبدأ بطلبِ العلم وهو في السَّادسة عشرة من عُمُرِه، ثُمَّ رحلَ إلىٰ بغدادَ واستقرَّ فيها، كان فريدَ عصرِه، ووحيدَ دهرِه عِلْماً وعملاً، وحفظاً لكتاب الله، وخبرةً بمَعانيه، وإحاطةً بالآيات ناسخِها ومنسوخِها، وبطُرُق الرِّوَاية صحيحِها وسقيمِها، وبأحوالِ الصَّحابة والتابعين، وقد أثنىٰ عليه العلماءُ الكِبارُ، في سائر الأعصار، توفِّي سنة (٣١٠ هـ).

«**تفسيره**»: هو: «**جامعُ البيان في تأويلِ القرآن**»، وهو من أَجلِّ التفاسيرِ بالمأثور، وأصحِّها، وأجمعِها لما وردَ عن الصَّحابةِ والتَّابعين، وقد عرضَ فيه لتوجيهِ الأقوال، ورجَّحَ بعضَها علىٰ بعض، وذكر فيه كثيراً من الإعرابِ واستنباطِ الأحكام، وقد شهد العلماء العارفون بأنَّهُ لا نظيرَ لهُ في التفاسير.

قال النَّوويُّ في «تهذيبه»: كتابُ ابنِ جرير في التَّفسير لم يُصنِّفْ أحدٌ مثلَهُ[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وَأَمَّا " التَّفَاسِيرُ " الَّتِي فِي أَيْدِي النَّاسِ فَأَصَحُّهَا "تَفْسِيرُ مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرِ الطبري" فَإِنَّهُ يَذْكُرُ مَقَالَاتِ السَّلَفِ بِالْأَسَانِيدِ الثَّابِتَةِ وَلَيْسَ فِيهِ بِدْعَةٌ وَلَا يَنْقُلُ عَنْ الْمُتَّهَمِينَ كَمُقَاتِلِ بْنِ سليمان وَالْكَلْبِيِّ[2].

واحتوىٰ تفسيره من الآثار علىٰ (٣٨٣٩٧) أثراً.

(١) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ٩٥).
(٢) انظر: (مجموع الفتاوىٰ) (١٣/ ٣٨٥).

١٠) تفسيرُ **ابنِ المنذر**، وهو من التفاسيرِ المسندَة **المفقودة**، وقد رجعتُ إلىٰ «الدر المنثور»، واستخرجتُ ما أوردهُ عنه من روايات، فوجدتُ أنَّ كثيراً منها جاء عن ابن عباس، ثُمَّ مجاهد، فقتادةَ، ثم عكرمةَ، وابنِ جبير، والحسن.

وقد قام الباحث الدكتور سعد بن محمد السعد بتحقيق جزء يسير منه، وقد ذكر أنه "تبدأ النّسخةُ بتفسير قوله تعالىٰ: (لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ) وهي الآيةُ: ٢٧٢ من سورة البقرة، وتنتهي النّسخة عند تفسير قوله تعالىٰ: (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلاَّ خَطَئًا....) الآيةُ: ٩٢ من سورة النّساء"[١].

١١) تفسيرُ **ابن أبي حاتِم**، وهو من أوسعِ كُتُب التفسير المسندةِ بعد ابنِ جرير، وهو صنعةُ العلاَّمة الحافظِ المحدِّث عبدِ الرَّحمن بن محمد أبي حاتم بن إدريس بن المنذر التَّميمي الحنظليِّ الرَّازيِّ، أبي محمَّد، المولود سنة (٢٤٠هـ)، والمتوفَّىٰ سنة (٣٢٧ هـ)، له من المؤلَّفات: «الجرحُ والتعديل»، و«العِلل».

وتفسيره: «تفسيرُ القرآن العظيم مسنداً عن الرَّسُول ﷺ»، ويُعَدُّ تفسيرُه من أهمِّ التَّفاسير التي تُعْنىٰ بالتفسير بالمأثور، وقد اقتصر ابنُ أبي حاتم علىٰ المرويَّات التي لها صلةٌ وثيقةٌ بالتفسير، دون غيرِها من الرِّوَايات المتَّصلة بالتفسير، وعُلُوم القرآن، كما تحرَّىٰ أصحَّ الأسانيد التي بلغتهُ، وجمعَ تفاسيرَ السَّلَف الصَّالح.

يقولُ ابنُ أبي حاتم في دواعي إقدامِه علىٰ تأليف التَّفسير: سألني جماعةٌ من إخواني إخراجَ تفسيرِ القرآن مختصراً بأصحِّ الأسانيدِ، وحَذْف الطُّرُق والشَّواهد والحُروف والرِّوَايات، وتنزيل السُّوَر، وأن نقصدَ لإخراجِ التَّفسير مجرَّداً دون غيرِه، مُتَقصٍّ تفسيرَ الآيِ حتَّىٰ لا نتركَ حرفًا من القُرآن يوجدُ له تفسيرٌ إلا أُخْرِجُ ذلك، فأجبتُهم إلىٰ مُلْتَمَسِهم، وبالله التَّوفيقُ وإيَّاهُ نستعين، ولا حولَ ولا قُوَّة إلا بالله، فتحرَّيْتُ إخراجَ ذلك بأصحِّ الأخبار إسناداً، وأشبعِها مَتْنًا، فإذا وجدتُ التَّفسيرَ عن رسول الله ﷺ، لم أذكرْ معه أحداً من الصَّحابة ممَّن أتىٰ بمثل ذلك، وإذا وجدتُه عن الصَّحابة: فإن كانوا متَّفقين، ذكرتُه عن أعلاهم درجةً بأصحِّ الأسانيد، وسمَّيْتُ

(١) انظر: مقدمة تحقيق تفسير ابن المنذر، سعد السعد، (١/ ٢٩)، وعدد آثارها ٢١٠٨ آثار.

موافقيهم بحذفِ الإسناد، وإن كانُوا مختلفين، ذكرتُ اختلافَهم، وذكرتُ لكُلِّ واحدٍ منهم إسناداً، وسمَّيْتُ موافِقِيهم بحذف الإسناد، فإن لم أجدْ عن الصَّحابة، ووجدتُه عن التَّابعين، عملتُ فيما أجدُ عنهم ما ذكرتُه من المثال في الصَّحابة، وكذا أجعلُ المثالَ في أتباع التَّابعين وأتباعِهم، جعل اللهُ ذلك لوجهِه خالصًا، و نفعَ به[1].

واحتوىٰ من الآثار فيما وجد منه (٢٦٢٠٠) أثراً.

وقد تميز تفسيره باختياره أصحّ الأسانيدِ وأتمّ المتون.

كما يمتازُ **عن** تفسير الطبريِّ بأنَّهُ بعد أن يقولَ: وعن ابن عبَّاس، يوردُ في الآية الأثرَ، ثُمَّ يقول: ومثلُه عن كذا وكذا، وبعض الأحيان يأتي بمُجاهد وابن عبَّاس بعده، ويأتي بابن مسعود، وبعض الأحيان يأتي بعطاء، ثم يأتي بالصَّحابة بعده، **فيقدم الأصح مسنداً، ويؤخر ما لا يسنده**؛ لأن المقدم أصح.

١٢) تفسيرُ **أبي اللَّيث السَّمَرْقنديِّ**، وهو من صَنْعة العلاَّمة الفقيهِ نصرِ بن محمد بن أحمدَ أبي اللَّيث السَّمَرقنديِّ، المتوفَّىٰ سنةَ (٣٧٥ هـ). وهو تفسيرٌ بالمأثُور يذكرُ فيه كثيراً من أقوالِ الصَّحابة والتَّابعين، غيرَ أنَّهُ لا يذكرُ الأسانيدَ.

وهو كتابٌ مشهورٌ لطيفٌ مفيدٌ، خرَّج أحاديثَهُ الشيخُ زينُ الدِّين قاسمُ ابن قُطْلُوبُغا الحنفيُّ سنة (٨٥٤ هـ)، وهو يسوقُ الرِّوايات عن الصَّحابة والتَّابعين ومَنْ بعدَهُم، ولا يتعقَّبُ الرِّوَايات، وقلَّما يتعرَّضُ للقِرَاءات، ويحتكمُ إلىٰ اللُّغةِ أحيانًا.

١٣) تفسيرُ **ابن مردويَهْ** (ت٤١٠هـ)، وهو من التفاسير المفقودة، وكان ابن كثير يمدحُه ويُثْني عليه، ويبالغُ في الثَّناء عليه، وكنتُ أستغربُ إلىٰ أن بدأتُ أتتبَّعُ رواياتِه من خلال الدر المنثور، وفتح الباري؛ ووقفت علىٰ (٤٥٠٠) روايةً له أخذتُها من «الدر المنثور»، وحيث تبين لي أن عادةُ «الدُّر المنثور» من خلال الاستقراء أيضًا: أنَّهُ يوردُ الثُّلُثَ فقط من كل تفسير[2]، فإن تفسير ابن مردويه لو قُدِّر وجوده لرأينا أنه

(١) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (١/ ١٤).

(٢) تبين هذا من دراستي التفصيلية لما نقله السيوطي من آثار من التفاسير المسندة، كابن جرير؛ ومقارنة أعدادها بالمطبوع من هذه التفاسير.

سيكونُ في خمسةَ عشر ألف أثرٍ، وغالبه من تفسيرِ النبيِّ ﷺ، وإن غلب عليه إيراد الفضائل والترغيب والترهيب وما جاء في بدء الخليقة مما هو مرفوع للنبي ﷺ. وله عناية كبيرة بطرق الأحاديث، ومدحه في ذلك الحافظُ ابنُ كثير في ذكر روايات قصة العرنيين عند تفسيره آية الحرابة [المائدة: ٣٣]، قال: "وقد اعتنىٰ الحافظ الجليل أبو بكر بن مردويه بتطريق هذا الحديث من وجوه كثيرة جدا، فرحمه الله وأثابه[١]، وكذا عند سرد روايات صلاة الخوف في تفسيره [النساء :١٠٢]، قال: "وقد أجاد الحافظ أبو بكر بن مردويه في سرد طرقه وألفاظه[٢].

١٤) تفسيرُ العلاَّمة المفسِّر الإمامِ أبي إسحاقَ أحمدَ بن محمَّد بن إبراهيم النَّيسابوريِّ **الثَّعلبيِّ**، المتوفَّىٰ سنةَ (٤٢٧ هـ).

وتفسيره: «**الكَشْفُ والبيانُ**»، تفسيرٌ بالمأثور جامعٌ لتفاسيرِ الصَّحابة، وأكثرَ فيه من الاستنباطِ اللُّغَويِّ والشَّواهدِ الشِّعْريَّة، وذكر الأحكام الفقهيَّة، وقد ذكر أسانيدَه في بداية الكتاب.

وهو يبدأ بتفسيرِ السُّورة، فيفسِّرُ الآيةَ بآيةٍ أُخرىٰ إن وجد، فيقولُ مثلاً: نظيرُها كذا، أو ومثلُه كذا، ثم يفسِّرُها بما وردَ من أقوال الصَّحابة والتابعين بلا إسنادٍ؛ اكتفاءً بذكرِ الإسناد في أوَّل الكتاب، فيقولُ: قال ابنُ عبَّاس، وقال عكرمةُ، وأحيانـًا بسندٍ.

وإن كان في الآية قراءةٌ أُخرىٰ ذكرها غالبـًا، ويوجِّهُ القراءةَ أحيانـًا، ويذكرُ أحيانـًا ما في الآية من قراءاتٍ شاذَّةٍ.

ويتعرَّضُ للمسائل النَّحْويَّة، ويخوضُ فيها، ويشرحُ الكلماتِ اللُّغويَّةَ، وأصولها وتصاريفَها، ويأتي بالشَّواهد الشِّعريَّة.

ويذكرُ ما يتعلَّقُ بالآيةِ من أحكامٍ فقهيَّةٍ، ورُبَّما عَقَدَ الفُصولَ استطراداً في ذلك، أو في نواحٍ علميَّةٍ متعدِّدةٍ، فلرُبَّما يخرجُ عن دائرةِ التَّفسير.

وعيب عليه أنه يذكرُ الإسرائيليات (من النوع المردود) بدون تعقُّب، ويستطردُ

(١) تفسير ابن كثير ت سلامة (٣/ ٩٨).

(٢) تفسير ابن كثير ت سلامة (٢/ ٤٠٢).

فيها، فهو مُولَعٌ بالقَصَص، وله في ذلك مؤلَّفٌ خاصٌّ في ذلك.

١٥) تفسيرُ **الماورديِّ**، والماوردي اعتبر كتابُ ابن جرير الطبريِّ من أهمِّ مصادرِه في التَّفسير المأثور، وقد عُنِي بتفسير ابن عبَّاس وأصحابه، ونقل عن التابعين من البصريِّين فأكثَرَ.

١٦) تفسيرُ **ابن عطيَّة** المسمىٰ (المحرر الوجيز)، وهو من التَّفاسير التي نقلت عن ابن جرير كثيراً، وقد مدحهُ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية بقوله: وتفسيرُ ابن عطيَّة أتبعُ للسُّنَّة والجماعة، وأسلمُ من البِدْعَة من تفسيرِ الزَّمخشريِّ.

١٧) تفسيُر **البغويِّ** الموسوم بـ(معالم التنزيل)، وهو مختصرٌ لتفسيرِ «الكَشْف والبيان» للثعلبيِّ، يقولُ شيخ الإسلام ابنُ تيميةَ: والبغويُّ تفسيرُه مختصرٌ من «تفسير الثعلبي»، لكن صانَهُ عن الأحاديث الموضوعة، والآراءِ المبتدعة، وهو صَنْعةُ العلاَّمة الحافظِ أبي محمد الحسين بن مسعود البغويِّ، الفقيهِ الشَّافعيِّ المتوفَّىٰ سنةَ (٥١٠ هـ)، كان إماماً في التَّفسير والحديث، له التصانيفُ المفيدةُ، وقد ذكر الأسانيد في مقدمة تفسيره، مما أغناه عن إعادة أكثرها في تفسير الآيات.

١٨) **زادُ المسيرِ** لابن الجوزيِّ، وقد حوىٰ كثيراً من الرِّوايات عن أئمَّة التابعين، وعُنِي بنقل تفسيرِ ابن عبَّاس، ثُمَّ مجاهدٍ، فقتادةَ، فأبي العاليةِ، فالحسن، وغيرِهم من التابعين.

١٩) تفسيرُ **ابن كثير**، اعتنىٰ بالمأثُور عن النبيِّ ﷺ وأكثرَ منهُ، ونقل عن ابن عبَّاس فأكثرَ وأطاب، وعَدَّ الأخذَ بأقوال التَّابعين في المرتبة الرَّابعة بعد الأخذِ بأقوال الصَّحابة، وهو من صَنْعة العلاَّمة الحافظ أبي الفِداء عمادِ الدِّين إسماعيلَ بن الخطيبِ أبي حفص عمرَ القرشيِّ الدِّمشقيِّ الشَّافعيِّ، المولودِ سنة (٧٠٥ هـ)، والمتوفَّىٰ سنة (٧٧٤ هـ).

أخذ عن شيخ الإسلام ابن تيميةَ، واتَّبعَهُ في كثيرٍ من آرائِه، وشهد له العلماءُ بغزارةِ علمِه في التَّفسير، والحديث، والتَّاريخ، وكتابُه في التَّاريخ الموسومُ بـ«البداية والنهاية» مرجعٌ أصيلٌ للتَّاريخ الإسلاميِّ.

وتفسيرُه هذا من أحسنِ التَّفاسير بالمأثُور إن لم يكن أحسنَها جميعـًا، قـال عنه السيوطي: لَهُ التَّفْسِير الَّذِي لم يؤلف علىٰ نمطه مثله[١].

٢٠) تفسيرُ «**الدُّرُّ المنثورُ في التَّفسير المأثُور**» للحافظ جلال الدِّين عبدِ الرَّحمن بن أبي بكر السُّيوطيِّ، المتوفَّىٰ سنة (٩١١ هـ).

وهو مـن أجمـعِ كُتُب التَّفسير، ضَـمَّنه تفاسيرَ عِـدَّةً لمَـنْ سـبقَهُ؛ كـ«تفسير ابـن جرير»، و«تفسير ابـن أبـي حـاتم»، و«تفسـير ابـن المنـذر»، و«تفسـير ابـن مردُويـه»، وغيرِهم.

بالإضافةِ إلىٰ جمعه لكتب فنون عُلُـوم القـرآن؛ كـ«أسباب النُّزُول»، و«النَّاسخ والمنسـوخ»، وغيرِهـا، إضـافة إلـىٰ نقلـه مـن أبـوابِ تفسـير القُـرآن في كتـب السُّـنَّة، والجوامعِ، والمسانيدِ، وغيرها، حتىٰ بلغت مصادرُه في كتابه أربعَ مئة كتابٍ.

وقد تميَّزَ تفسيره بالاستقصاءِ والإحاطة بغالبِ المرويِّ من الأحاديـثِ والآثـارِ في كُلِّ آية، وكذا عَزْوُه الأحاديثَ والآثارَ لمصادرِها.

كما أكثر من النَّقْل من الكُتُب والتفاسيرِ العزيزة الوُجودِ، والتي لم تصلْ إلينا.

لكن يُؤْخذُ عليه أنَّهُ اشتغلَ بـالجمع، فخلـط الصَّـحِيحَ بالضَّـعِيف، ولـم يتعقَّـب الرِّواياتِ الضَّعِيفةَ والمنكرةَ والإسرائيليات، ولـم يحكـمْ إلاَّ علـىٰ القليـلِ النـادر مـن الأحاديث، مع بعضِ أوهامٍ وقعت لهُ، واستطرادٍ في بعـض مـا لا علاقـةَ لـهُ بالتَّفسـير، كذكره فضائل التفسير التي لا علقة لها بالتفسير مباشرة، وخاصة فيما جاء عن النبي ﷺ، إلا أن هذا يسير موازنة بفضله الكبير في الجمع والحفظ والتوثيق.

وفيمـا يلـي جـدولٌ تفصـيليٌّ يبـيِّنُ عـددَ روايـات بعـض كُتُـب التفسـير بالمـأثور المشهورة المنقول عنها في «الدُّرِّ المنثور»، مع بيان أعداد النقول عنها فيه:

---

(١) طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٥٣٤).

تفسير الدر المنثور	
التفسير المنقول عنه	عدد ما نقل عنه من الروايات
تفسير ابن جرير	١١١١٤
تفسير ابن أبي حاتم	١١٢٢١
تفسير ابن المنذر	٨٩٩٥
تفسير عبد بن حميد	٧٩١٠
تفسير ابن مردويه	٤٦٢٢
تفسير أبي الشيخ	٣٣٢٠
تفسير الفريابي	٨٤٢

وهذه الأعداد مستخرجة من دراسة تحليلية لكل الآثار الواردة في تفسير الدر المنثور، تعرفت من خلالها علىٰ هذه التفاسير الأثرية[(١)].

ومن خلال الجدول السابق يمكننا أن نأخذَ تصوُّراً مبدئيًّا، لمنهج السيوطي في إيراد الآثار، فهو معتمد علىٰ تفسير ابن جرير وتفسير ابن أبي حاتم أكثر من غيرهما، فالعددَ متقاربٌ فيما نقله عن ابنِ جرير وابن أبي حاتم، ثُمَّ بعد ذلك يأتي نقله عن تفسير ابنُ المنذر، ثُمَّ تفسير عبدُ بن حميد، وهما متقاربان، ثُمَّ تفسير ابن مردويه، ثُمَّ تفسير أبي الشيخ.



(١) ولعل الله ييسر أنشر خلاصة ما توصلت إليه في منهج كل مفسر من مفسري الأثر للتفاسير المفقودة.

المبحث السَّابعُ: دراسة مدارس التَّفسير بالمأثُور من حيث المنهجُ

من تمام التعرف علىٰ التفسير بالمأثور ومدارسه أن نعرف اتجاهين متميزين في التفسير بالمأثور، وهما مدرستان:

الأولىٰ: أثريَّةٌ خالصةٌ.

والثَّانيةُ: أثريَّةٌ يشوبُها شيءٌ من الرَّأْي.

* **المدرسةُ الأثريَّةُ الخالصةُ**: تمثِّلُها مدرسةُ المدينة التي هي الأصلُ، وإن لم يكن لها رواياتٌ كثيرةٌ، ومن أعلامِها: محمدُ بنُ كعب القُرَظيُّ لهُ مئةٌ وخمسٌ وثمانون روايةً، وابن زيد لهُ مئةُ روايةٍ.

لكننا يمكننا اعتبار المدرسةُ البصريَّةُ تَبَعٌ للمدرسة المدنيَّة في ذلك؛ فإنَّ أنسًا رضي الله عنه جاء البصرةَ وبقي فيها، ويقالُ: إنَّ الحسنَ البصريَّ رَضَع من أُمِّ المؤمنين أُمِّ سلمةَ، وسمع واستفاد من أنسٍ، فتأثَّر بالجانب الرِّوائيِّ، ثُمَّ كان تلميذُ هذا الإمام الذي لا يُجارىٰ، وهو قتادةُ، اشتهرَ بحِفْظِه، وكان من شِدَّة حفظِه رحمهُ الله يقال: لم يكنْ مثلَهُ، وحتَّىٰ قال بعضُهم: ولن يأتي بعده؛ وذلك لشِدَّةِ حِفْظِ هذا الإمام رحمهُ الله تعالىٰ. قال الإمام أحمد: كان قتادة أحفظ أهل البصرة، لا يسمع شيئا إلا حفظه، قرئ عليه صحيفة جابر مرة واحدة، فحفظها[1].

* **المدرسةُ الأثريَّةُ التي يَشُوبُها شيءٌ من الرَّأيِ**: وتتمثَّلُ في مدرسة مكَّةَ، ففيها شيءٌ من الرَّأْي، ومدرسة الكُوفة، وإن كان لها نصيبٌ أثريٌّ، ولو استعرضنا طبقةَ أصحاب ابن مسعود، وهُم من صِغَار التَّابعين؛ الشَّعْبِيِّ والنَّخَعيِّ، لوجدنا أنَّ كُلَّ الآثار التي فيها لا تتجاوزُ ألفين، فلا تقارنُ بالبصرة التي لها ما يقاربُ ثمانيةَ آلاف، لكن العجيبُ أنَّ جُلَّها في الإقراءِ والفِقْهِ.

ومِن أشهر تلاميذِ هذه المدرسة؛ أعني مدرسةَ الكُوفة: النَّخعيُّ، والشَّعبيُّ، إلاَّ أن كلَّ واحدٍ منهم لهُ منهجٌ، الأول ذو رأي، والثاني أثري، وإبراهيمُ النَّخعيُّ كان يحبُّه، وإذا جاء الكلامُ في الأَثَر، سكتَ النَّخعيُّ، وإذا جاء الكلامُ في الرَّأيِ، سكت

(١) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٥/ ٢٧٧).

الشَّعبيُّ، وكان النَّخعيُّ يقولُ: كُنَّا نختلفُ ونتزاورُ.

قال سلمة بن كهيل: ما اجتمع الشعبي وإبراهيم، إلا سكت إبراهيم[1].

وهذهِ هي أخلاقُ سلفِنا الصَّالح، فالخِلافُ في الرَّأيِ لا يُفْسِدُ للودِّ قَضِيَّةً.

* * *

(١) سير أعلام النبلاء ط الحديث (٥/ ١٧٦).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

لقد توصلت في بحثي هذا إلىٰ جملة من النتائج ولعل من أهمها:

ـ التفسيرُ لغةً يدور حول الإبانةُ والكَشْفُ لمدلول كلام، والتَّفسيرُ اصْطلاحـًا يدور حول: كونه علمـًا يبحثُ عن كيفيَّة النُّطْق بألفاظِ القُرآن، ومَدْلُولاتِها، وأحكامِها، وشرح القرآن، وبيان معناه.

ـ ومعنىٰ المأثُور لغةً ما يُرْوَىٰ أو يُكتَبُ، فيبقىٰ له أَثَرٌ، واصطلاحـًا هو: ما جاء عن النبيِّ ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقرير، وكذلك ما جاء عن أصحابِه رضوانُ الله تعالىٰ عليهم، وكذا ما جاء عن التابعين وأتباعهم، مسنداً إليهم. وفي هذا المبحث تبين لي خلط بعض المعاصرين في تعريف المأثور بين الماهية والحكم، فظن أن المأثور هو ما يلزم الأخذ به.

ـ ولعل من أهم النتائج هي مراجعة ما كتب من المعاصرين في بعض علوم القرآن، فإن بعض الكتابات المعاصرة، وخاصة منها ما كان في تاريخ التفسير، ومناهج المفسرين، مبني علىٰ تأملات نظرية لا يسندها التطبيق العملي في كتب المفسرين.

ـ وفي مبحث أهميةُ التَّفسير بالمأثور: تبين أنه سَنامُ معرفةِ معاني القُرآن وإدراك مَرَامِيه وقيمةَ هذا التَّفْسير وأهميتَه ترجعُ إلىٰ قيمةِ مصادرِه الأصلية وأهمِّيتها، التي هي أحسنُ طُرُق التَّفسير بلا خلاف.

ـ وقد ظهر من البحث تلك المراحل التي مَرَّ بها التفسيرُ بالمأْثُور: وهي مرحلة: التفسير النبوي المرفوع المقطوع به دلالة وحجة، وهو ليس كثيراً، ومنه نوع آخر ليس في صراحته، ثم مرحلةُ تدوين التفسير في النسخ التفسيرية والمصنفات الحديثية: ثم مرحلةُ تدوين التفسير لكامل القرآن مستقلاً عن كتب الحديث: علىٰ أيدي طائفةٍ من العُلَماء في مصنفات ليس فيها شيءٌ غيرِ التَّفسير المأثور، في الجملة، ثم مرحلةُ اختصار الأسانيد، وقد تبين لي أنها كانت مرحلة تحقيق وتمحيص، لا

جمع وتخليط، خلاف ما عليه الكثير من المعاصرين.

ـ وعند بحث طبقاتُ التَّفسير بالمأثُور: تبين من البحث أنها أربع طبقات؛ ما فسَّرهُ النبيُّ ﷺ، وهو أفضل أنواع التفسير وأحسنها، مع قلته، وأنه لقلته يكون هو الذي ينطبق عليها مقولة الإمام أحمد "ثلاثة لا أصل لها".

وفي طبقة ما فسَّرهُ الصَّحابةُ، تبين أن (٩٠٪) منه جاء عن تسعة من الصحابة يتقدمهم ابن عباس وابن مسعود وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم.

وعند بحث ما فسَّرهُ التابعون، تبين لي أن أكثر التفسير بالمأثور مروي عن التابعين، فقد بلغ المروي عن هذه الطبقة أكثر من ثلثي المنقول في التفسير بالمأثور مع تأثرهم الواضح بالصحابة رضي الله عنهم.

واتضح لي من خلال البحث والاستقصاء تميز المدرسة البصرية، وأنها المدرسة الثانية بعد المدرسة المكية من حيث النتاج التفسيري، وفاقت بذلك بقية المدارس بما فيها مدرسة الكوفة، خلافاً لما كان متوهم من تقدم المدرسة الكوفية عليها، بل وتخالفها في المنهج إذ غلب عليها الوعظ.

وقد عرضت في خلال ذلك لأشهر المفسرين في هذه المدارس من الصحابة والتابعين؛ ومن نتائج هذا المبحث أن ثلاثة أرباع التفسير ورد عن مدرستي مكة والبصرة.

ـ ثم في طبقةُ ما فسَّرهُ أتباعُ التابعين رضوانُ الله عليهم: تبين أن المنقول عن أتباع التابعين من مرويات التفسير بالمأثور يقارب عشرة في المئة (١٠٪) من إجمالي عدد المرويات في التَّفسير بالمأثور.

وفي مبحث: منزلة التَّفسيرِ بالمأثور، ظهر لي أن إطلاق "حكم التفسير بالمأثور"، لا يصح، لأن التفسير بالمأثور منه ما هو مرفوع للنبي ﷺ، ومنه ما هو موقوف علىٰ الصحابة رضي الله عنهم، ومنه ما هو منقول عن التابعين، ولكل قسم حكم في حالة صحة النقل.

ثم عرضت للشُّبُهاتُ الواردةُ حول التَّفسير بالمأثور: وبدأت بشبهة ضَعْف

الإسناد، وتبين لي وهاء هذه الشبهة، وأن طرق التفسير الضعيفة ليست ذات نسبة مفارنة بالطرق الصحيحة، بل ما نقل عن أشهر ثلاثة من مفسري السلف (ابن عباس ومجاهد وقتادة) في عداد المقبول علىٰ طريقة المحدثين فضلاً عن كونها في التفسير، وأكثر المنقول عن غيرهم كذلك لا ينزل في الجملة عنها؛ فهي أيضًا مقبولة، لاختيارات ابن جرير في الأسانيد، ولاشتراط ابن أبي حاتم الصحة، وعليه فأكثر أسانيد التفسير بالمأثور التي بين أيدينا مقبولة لا تنزل عن درجة الحسن، حيث تبين أن (٦٠٪) من الروايات صحيحة علىٰ مذهب المحدثين، و(٢٠٪) مختلف فيها وهي مروية في المتابعات والشواهد، و(٢٪) مقبولة وإن اختلفت أسانيدها قوة وضعفًا، لأنها مروية في اللغة ونحوها، و(١٪) مردودة غير مقبولة.

ـ وأوضح البحث أن سبب الوهم هو خلط بعض الأفاضل بين ما جاء في التفسير مرفوعًا وموقوفًا، وبين ما جاء عن أئمة التفسير الأوائل من أقوالهم، وبناء عليه كان الخطأ في فهم وتنزيل أقوال الإمام أحمد وعبد الرحمن بن مهدي ويحيىٰ بن سعيد علىٰ مرويات التفسير المرفوعة والموقوفة.

ـ ثم بينت في رد شبهة كثرة النَّقْل عن بني إسرائيلَ، أن هذا ليس بصحيح فإن الإسرائيليات في مجموعِ طبقات المفسِّرين؛ أعني التفسيرَ النبويَّ، والصَّحابة، والتَّابعين وأتباعِهم لا تتجاوز الـ(٣٪)، مما ينفي شبهة كون التفسير بالمأثور مملوءاً بها، علىٰ أن بعضها مقبول الرواية لأنه لا يخالف شرعنا.

ـ ثم بينت الجواب عن شبهة: أن المأثور غالبُه في أسبابِ النُّزول، وممَّا لا مجالَ للاجتهاد فيه، وإذا كان أكثره هكذا؛ فليس فيه نوع اجتهاد، مما يجعل الاهتمام به أقل من غيره، فبينت أن هذا الأمر غير دقيق، فقد بلغت المرويات التي جاءت في أسباب النزول (٧٥٥) رواية فقط، بينما بلغ حديثُهم عن معنىٰ الآيةِ أو شرح مفردةٍ والذي جُلُّهُ من باب الاجتهاد أضعاف ذلك، فما لهُ علاقةٌ بالإسرائيليات، أو النَّقل، أو الذي لا يعتمد علىٰ الاجتهاد قليل جداً، والباقي عبارةٌ عن اجتهادٍ من سلفِنا الأبرار في التَّفسير مروي بأسانيدَ جِياد زادت علىٰ أربعة وثلاثين ألفَ أثرٍ عند ابن جرير مثلاً، وغيرُه مقاربٌ له.

ثم أظهرت بعض الإحصاءات الناجمة عن دراسة تحليلية لتفسير ابن جرير، إذ هو واحدٍ من أهمِّ كتُبِ التَّفسير بالأَثَر، وهو العُمْدةُ في بابِه علىٰ مَرِّ سنواتٍ خَلَتْ، ومن أبرز الإحصاءات أن نصف التفسير بالمأثور جاء عن ابن عباس ومجاهد وقتادة، وإذا أضيف لهم ابن زيد والسدي والحسن والضحاك وابن جبير، ثم ابن مسعود وعكرمة والنخعي والربيع، فيبلغُ ما فسَّرُوه ثلاثةَ أرباعِ التَّفسير.

وفي مبحث حقيقةِ التَّفسير بالمأثُور، تبين لي من خلال الإحصاء الذي قمت به في دراسة تفسير ابن جرير، أن التفسير بالمأثور المبني علىٰ النقل والرواية، لا يبلغ (١٥٪) جملة المروي في التفسير بالمأثور، ثم عرضت إحصائية موضوعَ الرِّواية التفسيريَّة وعدَدها ونسبتَها في (تفسير الطبري)، وتبين منها أن المرفُوع: قليلٌ جِدّاً عند أتباعِ التابعين، وأن أسبابَ النُّزُول أكثرُ عند الصَّحابة، بينما كثُرَت الإسرائيليات عند أتباعِ التَّابعين.

ـ وعند بحث أهمِّ مصادرِ التَّفسير بالمأثُور، وضعت مَسْرَدٌ بأهمِّ المصنَّفات فيه، وأُسهبت في الحديث عن بعضَها مع التَّعريف وذِكْر المزايا والخصائصِ لتكتمل الصورة عند الباحث في هذا العلم الشريف، وبينت مزايا كثير منها، كاهتمام ابن مردويَهْ، بما كان من تفسيرِ النبيِّ ﷺ، وإن غلب عليه إيراد الفضائل والترغيب والترهيب وما جاء في بدء الخليقة مما هو مرفوع للنبي ﷺ. وعنايته بجمع طرق الأحاديث، وبينت كذلك وأسهبت في مزايا تفسيرُ «الدُّرُّ المنثورُ في التَّفسير المأثُور» إذ تميَّزَ تفسيره بالاستقصاءِ والإحاطة بغالبِ المرويِّ من الأحاديثِ والآثارِ في كُلِّ آية، وكذا عَزْوُه الأحاديثَ والآثارَ لمصادرِها، كما أكثر من النَّقْل من الكُتُب والتفاسيرِ العزيزة الوُجودِ، والتي لم تصلْ إلينا، مما أمكن معه استقراء مناهجها.

ـ وخصصت المبحث الأخير في دراسة مدارس التَّفسير بالمأثُور من حيث المنهجُ، وأظهر البحث أن مدارس التفسير مدرستان؛ أثريَّةٌ خالصةٌ: تمثِّلُها مدرسةُ المدينة وتبعها المدرسةُ البصريَّةُ، ومدرسةُ أثريَّةٌ يَشُوبُها شيءٌ من الرَّأيِ: وتتمثَّلُ في مدرسة مكَّةَ.

التوصيَّاتُ:

وأرىٰ أن أختم البحث ببعض التوصيات والمقترحات، ومنها:

١) إنجازُ دراسة تُعنىٰ بتأثيرِ تاريخ الفِقْه علىٰ تاريخِ التَّفسير.

٢) توجيه طلاب الدراسات العليا لجملة من الموضوعات التي أثيرت في كتب ورسائل معاصرة من خلال عمل موسوعي يقوم به جملة من الطلبة في الموازنة بين مناهج المفسرين والمحدثين، كعمل موازنة بين تفسير ابن أبي حاتم والترمذي من حيث الصنعة الحديثية، ليصار إلىٰ التأطير العملي في دراساتنا بعيداً عن النظريات المقعدة[1].

٣) دراسةُ الإسرائيليات من خلال واقع كُتُب التفسير، وعملُ إحصائيَّات لمعرفة المكثِر من المقِلِّ منها.

٤) ضرورة تيقظ الباحثين إلىٰ ما كتب في موضوع التفسير بالمأثور ومباحثه من بعض الكاتبين العصريين كما جاء في كتاب (التفسير والمفسرون) للدكتور محمد حسين الذهبي رحمه الله، وقد جمع ودرس وفند، إلا أنه فاتته أمور، ومنها الخلط في حقيقة التفسير بالمأثور ودرجته. فينبغي الحذر من الاعتماد المطلق علىٰ ما جاء في هذه الكتب المعاصرة، وتمحيص الأقوال فيها وتحقيقها قبل نقلها وروايتها لطلبة العلم، لما يدخل عليهم من الشبه الواهية عن حقيقة التفسير بالمأثور ومكانته عند أهل العلم.

٥) عملُ دراسةٍ حول المدرسة البصريَّة؛ لأنَّها مُغْفَلَةٌ وتحتاجُ إلىٰ دراسة.

٦) ضرورةُ استقراء تفسيرِ السَّلف؛ للخُروج بضوابطِ وأُصُول التَّفسيرِ عُمومـًا.

٧) عملُ بعضِ الدِّراسات التي تُغْني موضوعَ التَّفسير بالأثر؛ مثل التَّفسير بالأَثَر في كتُبِ السُّنَن والصِّحَاح والمسانيد ومقارنتها بما جاء في التفاسير المسندة كتفسير ابن أبي حاتم مثلاً، التَّفسير بالأَثَر بين المدينة والبصرة، وبين مكَّة والكُوفة، وأثر المدرسة المدنيَّة في التَّأسِيس، وأثر المدرسة المكِّية عُمومـًا، وأثر المدرسة البصريَّة

(١) حيث تبين من هذه الدراسة أنه لا فرق يبدو واضحـًا بين أسانيد التفسير والحديث.

في الانتشـارِ والرِّوايـة، وأثـر المدرسـة الكوفيَّـة في الإقـراء والفقـه، وروايـاتِ الإسرائيليات في كُتُب التَّفسير بالأثر، وتفسير القُرآن بالقُرآن عند الصَّحابة، وتفسير القُرآن بالقُرآن عند التَّابعين، وتفسير القُرآن بالسُّنَّة عندهم، والتَّفسير الفقهي عند الصَّحابة والتَّابعين وتابعيهم، والبحثِ في أصحِّ أسانيدِ التَّفسير، وتفسيرِ القُرآن بالقرآن عند عبد الرَّحمن بن زيد، وتفسيرِ القُرآن بالسُّنَّة عند السَّلَف، والتفسير الأثريِّ عند أهل السُّنَّة مقارنةً بالتَّفسير الرِّوائي عند الاثني عشرية، ومقارنة بين أشهرِ رجال التَّفسير بالمأثور، وأشهر أسانيد ابنِ جرير، وأشهر أسانيد ابن أبي حاتِم.

وفي ختامِ هذا البحث نحمدُ الله علىٰ التَّمام

ونسألُه حُسْنَ الختام، والموتَ علىٰ الإسلام، مع العافيةِ من الأَسْقام، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

❊ ❊ ❊

المصادر والمراجع

١. الإتقان في علوم القرآن، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٢. الإحكام في أصول الأحكام، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٣. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، المؤلف: أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى: ٤٤٦هـ)، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٤. أسانيد التفسير للطريفي .

٥. أسانيد نسخ التفسير والأسانيد المتكررة في التفسير للباحث عطية الفقيه وإشراف الدكتور الشريف العوني.

٦. الأسماء والصفات للبيهقي، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: مكتبة السوادي، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

٧. إعلام الموقعين عن رب العالمين، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٨. البرهان في علوم القرآن، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
٩. تاريخ بغداد، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
١٠. تاريخ دمشق، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م.
١١. تذكرة الحفاظ، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
١٢. التسهيل لعلوم التنزيل، المؤلف: أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (المتوفى: ٧٤١هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٦هـ.
١٣. التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي –بيروت، ط١، (١٤٠٥هـ).
١٤. تفسير ابن عاشور = التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، المؤلف : محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ)، الناشر : الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤م.

١٥. تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١٦. تفسير أبي حيان البحر المحيط في التفسير، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل
١٧. تفسير الألوسي = روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، لشهاب الدين محمود بن عبد الله الآلوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطيّة، دار الكتب العلمية، بيروت، [د.ط]، (١٤١٥هـ). و* طبعة أخرى: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٨. تفسير البغوي = معالم التنزيل، لمحيي السنة الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، (١٤٢٠هـ).
١٩. تفسير التابعين، د. محمد عبد الله الخضيري، نشر دار الوطن، الرياض.
٢٠. تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل القرآن، لمحمد بن جرير الطبري، الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، (١٤٢٢هـ=٢٠٠١م).
٢١. تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: أحمد البردّوني وإبراهيم اطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، (١٩٦٤م).
٢٢. التفسير والمفسرون، المؤلف: الدكتور محمد السيد حسين الذهبي (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة.

٢٣. تقريب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.
٢٤. تهذيب الأسماء واللغات، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
٢٥. تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.
٢٦. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠م.
٢٧. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون، الدار المصريّة للتأليف والترجمة، مصر، ط١، (١٩٦٤م).
٢٨. جامع بيان العلم وفضله، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.
٢٩. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض.
٣٠. الجرح والتعديل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن

المنـذر التميمـي، الحنظلـي، الـرازي ابـن أبـي حـاتم (المتـوفى: ٣٢٧هــ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهنـد، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م.

٣١. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، المؤلف: أبـو نعيـم أحمـد بـن عبـد الله بـن أحمـد بـن إسـحاق بـن موسىٰ بـن مهـران الأصـبهاني (المتـوفىٰ: ٤٣٠هــ)، الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٣٢. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، المؤلف: أحمـد بـن الحسـين بن علي بن موسىٰ الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبـو بكـر البيهقـي (المتـوفىٰ: ٤٥٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولىٰ - ١٤٠٥هـ.

٣٣. سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجة أبـو عبـد الله محمـد بـن يزيـد القزوينـي، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفىٰ: ٢٧٣هـ)، تحقيـق: محمـد فـؤاد عبـد البـاقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسىٰ البابي الحلبي.

٣٤. سنن أبي داود، للإمام الحافظ أبي داود سليمان بـن الأشعث السجسـتاني ، تحقيــق عــزة عبيــد الــدعاس وعــادل الســيد، دار الحــديث – حمــص، (١٩٧٤م).

٣٥. سنن الترمذي، لأبي عيسىٰ محمد بـن عيسىٰ الترمـذي، تحقيـق أحمـد محمـد شاكر، دار إحياء التراث – بيروت.

٣٦. سنن النسائي (المجتبىٰ) لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسـائي، تحقيـق: عبــد الفتــاح أبــو غــدة، مكتــب المطبوعــات الإســلامية- حلــب، ط٢، (١٤٠٦هـ=١٩٨٦م).

٣٧. سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبـد الله محمـد بـن أحمـد بـن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفىٰ: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الحديث- القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٣٨. شرح مشكل الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بـن عبـد

الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفىٰ: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط

٣٩. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفىٰ: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

٤٠. صحيح ابن حبان = الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفىٰ: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفىٰ: ٧٣٩ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

٤١. صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٢هـ.

٤٢. صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلىٰ رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفىٰ: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٤٣. طبقات الحفاظ، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفىٰ: ٩١١هـ)

٤٤. طبقات الحنابلة، المؤلف: أبو الحسين ابن أبي يعلىٰ، محمد بن محمد (المتوفىٰ: ٥٢٦هـ)، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة –بيروت.

٤٥. الطبقات الكبرىٰ، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفىٰ: ٢٣٠هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٩٦٨م.

٤٦. طبقات المفسرين، المؤلف: أحمد بن محمد الأدنه وي من علماء القرن الحادي عشر (المتوفىٰ: ق ١١هـ)، المحقق: سليمان بن صالح الخزي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – السعودية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٤٧. العجاب في بيان الأسباب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفىٰ: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الحكيم محمد الأنيس، الناشر: دار ابن الجوزي.

٤٨. علوم القرآن الكريم للدكتور نور الدين عتر.

٤٩. فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف علىٰ طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

٥٠. فضائل الصحابة، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفىٰ: ٢٤١هـ)، المحقق: د. وصي الله محمد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٣ – ١٩٨٣.

٥١. الكامل في ضعفاء الرجال، للإمام الحافظ عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق د. سهيل زكار ويحيىٰ مختار غزاوي، دار الفكر – بيروت، ط٣ (١٩٨٨م).

٥٢. اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض

واللغة والمثل، المؤلف: محمد علي السَّراج، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م.

٥٣. لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن علىٰ، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعىٰ الإفريقىٰ (المتوفىٰ: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤هـ.

٥٤. مباحث في علوم القرآن، المؤلف: صبحي الصالح/ ، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الطبعة الرابعة والعشرون كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠م.

٥٥. مباحث في علوم القرآن، المؤلف: مناع بن خليل القطان (المتوفىٰ: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٥٦. مجموع الفتاوىٰ، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفىٰ: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م

٥٧. مختصر الصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة، مؤلف الأصل: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفىٰ: ٧٥١هـ)، اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي (المتوفىٰ: ٧٧٤هـ)، المحقق: سيد إبراهيم

٥٨. المستدرك علىٰ الصحيحين، للحاكم لأبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، تحقيق: مصطفىٰ عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، (١٩٩٠م).

٥٩. مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ابن هلال بن أسد الشيباني (المتوفىٰ: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر:

مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.
٦٠. مسند البزار = البحر الزخار، المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفىٰ: ٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولىٰ، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).
٦١. مسند الحميدي، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسىٰ بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (المتوفىٰ: ٢١٩هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، الناشر: دار السقا، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولىٰ، ١٩٩٦م.
٦٢. مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفىٰ: ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠م.
٦٣. المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفىٰ: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية.
٦٤. معرفة القراء الكبار علىٰ الطبقات والأعصار، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفىٰ: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولىٰ ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م.
٦٥. المعرفة والتاريخ، المؤلف: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفىٰ: ٢٧٧هـ)، المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١م.

٦٦. مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسىٰ بن أحمد بن حسين الغيتابىٰ الحنفىٰ بدر الدين العينىٰ (المتوفىٰ: ٨٥٥هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦م.
٦٧. المفردات في غريب القرآن، المؤلف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانىٰ (المتوفىٰ: ٥٠٢هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة: الأولىٰ - ١٤١٢هـ.
٦٨. مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر – بيروت، (١٣٩٩هـ=١٩٧٩م).
٦٩. مقدمة في أصول التفسير، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفىٰ: ٧٢٨هـ)، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، الطبعة: ١٤٩٠هـ/ ١٩٨٠م.
٧٠. منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، المؤلف: أبو زكريا يحيىٰ بن إبراهيم بن أحمد بن محمد أبو بكر بن أبي طاهر الأزدي السلماسي (المتوفىٰ: ٥٥٠هـ)، المحقق: محمود بن عبد الرحمن قدح، الناشر: مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
٧١. مناهل العرفان في علوم القرآن، المؤلف: محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (المتوفىٰ: ١٣٦٧هـ)، الناشر: مطبعة عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثالثة .
٧٢. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن

محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

٧٣. الموافقات، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٧٤. موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري - أحمد عبد الرزاق عيد - محمود محمد خليل، دار النشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧م.

٧٥. موطأ الإمام مالك، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥م.

٧٦. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣م.

❋ ❋ ❋